

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون



الجلسة ٦٦٧٠

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد موريس كابرال (البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين ألمانيا السيد فيتغ البرازيل السيدة فيوتي البوسنة والهرسك السيدة كولاكوفيتش جنوب أفريقيا السيد ماشاباني الصين السيد لي باودونغ فرنسا السيد آرو غابون السيد مونغار - موسوتسي كولومبيا السيد أوسوريو لبنان السيد سلام المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد تاثام نيجيريا السيد أونيمولا الهند السيد هارديب سينغ بوري الولايات المتحدة الأمريكية السيدة دي كارلو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2001/675)

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/675)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة. باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد فوك يريميتش، وزير الخارجية في صربيا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أنور خوجه إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/675، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد فريد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): التقرير المعروض على المجلس (S/2011/675) يفصل الأنشطة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الفترة من

١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس في ٣٠ آب/أغسطس (أنظر S/PV.6604)، انعقد المجلس مرتين، في ١٥ أيلول/سبتمبر و ٢٨ أيلول/سبتمبر، وتلقى إحاطة بشأن الحالة في شمال كوسوفو، التي لا تزال هشة، وتقتضي الانتباه والقيادة من المجلس.

ومنذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر، تمكنت قوة الأمن الدولية في كوسوفو من توطيد النطاق الأمني في البوابتين ١ و ٣١، وحاولت إزالة بعض حواجز الطرق التي أقامها صرب كوسوفو. وقد أسفرت هذه المحاولات عن حدوث اشتباكات من حين لآخر مع المحتجين الصرب. وظلت البوابتان مغلقتين أمام حركة المرور بسبب الحواجز التي أقامها السكان الصرب في الشمال، الذين واصلوا الاعتراض على أي وجود، حتى وإن كان رمزياً في الوقت الحالي، لمسؤولي الجمارك والشرطة العاملين في مؤسسات بريشتينا. وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو نقل مسؤولي بريشتينا إلى البوابتين بالطائرات العمودية. وردا على ذلك، يمنع صرب شمال كوسوفو بعثة الاتحاد الأوروبي من حرية التنقل في جميع أنحاء الشمال. وفي الوقت نفسه، لا يمكن التنبؤ بقدرة قوة كوسوفو على القيام بدوريات والوصول إلى قواعدها في الشمال، خاصة وقد منع مرور القوافل بشكل متقطع في الحواجز المقامة، عندما تكون مصحوبة ببعثة الاتحاد الأوروبي، أو عندما تحمل المعدات الهندسية الثقيلة.

وفي ليلة ٢٣ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حاولت قوة كوسوفو تفكيك حاجز غير محروس في دوبين كرش، التي تقع قريباً من طريق ميتروفيتشا الجاني. وأثارت تلك المحاولة اشتباكاً عنيفاً مع السكان الصرب المحليين، الذين هاجموا جنود قوة كوسوفو بالحجارة والمركبات. ووفقاً

تستحق الاهتمام والنظر فيها بالعناية الكافية من قبل هذا المجلس. ونعمل بجد من جانبنا، للمساعدة على إزالة التوترات وتهيئة الظروف الملائمة التي تمكّن من الوصول إلى حلول دائمة. وعليه، فقد سعينا بنشاط للتحادث مع ممثلين لجميع الانتماءات السياسية - في بريشتينا، وشمال كوسوفو، وفي بلغراد - بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة، والانخراط في حوار بناء. وشجعنا جميع الأطراف على استكشاف السبل والفرص المتاحة للتواصل مع بعضهم على نحو أكثر فعالية. وتمثلت رسائلنا الأساسية في الدعوة إلى التحلي بالصبر، والامتناع عن استخدام القوة، وتجنب العنف، ودعم وجود البعثات الدولية المأذون لها من قبل مجلس الأمن، في الوفاء بمسؤولياتها، عن طريق الامتناع عن إعاقة حرية تنقلها.

وقد أسفر عنصر واحد من استراتيجية المشاركة لدينا عن بعض النتائج الإيجابية. فقد خففت الأطراف العديدة من لهجة خطابها التي كانت تميل إلى مخاطبة السكان المحليين بطريقة غير ملائمة، لا تأبه كثيراً إلى سوء الفهم الذي يمكن أن تتسبب به التعليقات المتبادلة بينها. ويسرني أن أبلغ المجلس أنه تم الأخذ بتلك المشورة، ويجري تنفيذها بطريقة إيجابية في بريشتينا وبلغراد.

وتجدر الإشارة إلى أن قوة الأمن الدولية في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ستواصلان مواجهة الصعوبات في تنفيذ ولاياتهما في شمال نهر إيبير، ما لم يتم إحراز تقدم على الصعيد السياسي، وأنه سيتم تقويض النجاحات النسبية السابقة التي تحققت فيما يتعلق ببناء ونشر شرطة متعددة الأعراق وفاعلة في كوسوفو. ويبدو أن الهجمات الأخيرة التي استهدفت ضباط شرطة من كوسوفو في زوبين بوتوك، وخصوصاً الهجوم على مقر إقامة رئيس وحدة التحقيقات، وكذلك الهجوم بقنبلة يدوية على مركز للشرطة، والتي لها صلة

لمعلومات القوة، فقد أصيب ٢١ من أفرادها، من كل من ألمانيا والبرتغال وهنغاريا، في ذلك الحادث.

وفي صباح يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، سيطر جنود من القوة على الحالة الأمنية، وقاموا بإزالة حاجز أقامه صرب كوسوفو في قرية تقع غرب زوبين بوتوك. وذكرت القوة أنها استخدمت أثناء العملية مدافع المياه والغاز المسيل للدموع ورذاذ الفلفل والرصاص المطاطي. وأبلغت القوة أيضاً أن اثنين من جنودها قد جرحا بنيران أسلحة صغيرة. وهدأت الحالة لبضع ساعات، غير أن أعمال العنف استؤنفت في وقت متأخر بعد الظهر، حيث قام متظاهرون من صرب كوسوفو بإلقاء قنابل المولوتوف على جنود القوة، ما أسفر عن جرح ٢٣ جندياً إضافياً. وأبلغ أن نحو ١٥ من المتظاهرين الصرب تلقوا علاجاً للجروح التي أصيبوا بها أثناء الاشتباكات. وقد أصبحت الحالة سلمية اليوم، على الرغم من استمرار تواجد المحتجين من صرب كوسوفو المحليين في الموقع.

تشير تلك الحوادث بشكل واضح إلى تصعيد مستوى التوتر والعنف في الشمال. وقد أعربت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عن قلقها البالغ بشأن أعمال العنف هذه، وأدانت إطلاق النار على جنود قوة الأمن الدولية في كوسوفو. وأصدرت الرئيسة أغا بياناً أدانت فيه شن الهجمات على جنود القوة، بينما دعا رئيس صربيا، تاديتش، قوة كوسوفو هذا الصباح، إلى تفادي استخدام القوة، وطلب من صرب كوسوفو إزالة الحواجز التي أقاموها.

وللأسف، فإن الحالة في الشمال أصبحت متداخلة مع سياسات الانتخابات الصربية المقرر عقدها في الربيع المقبل، وكذلك مع الديناميات السياسية السائدة حالياً في بريشتينا.

وقامت بعثة الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون بالعديد من المبادرات الرامية إلى احتواء الحالة الراهنة، والمساعدة على التركيز على معالجة أسبابها الرئيسية، التي

غدا، بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي. كما استعرض الطرفان أيضا عملية تنفيذ اتفاقات سبق التوصل إليها بشأن السجل العقاري والسجل المدني وحرية الحركة والتزاما بإحراز تقدم سريع في هذه العملية. ومن المهم ضمان الحفاظ على زخم هذا الحوار، سواء من حيث التوصل إلى الاتفاقات أو من حيث الاستمرار في تنفيذها.

شهدت هذه الفترة زيادة في الحوادث التي تؤثر على الطوائف التي تشكل أقلية في أماكن أخرى من كوسوفو، بما في ذلك قتل كوسوفي كرواتي وجرح آخر في جنوب كوسوفو في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقتل كوسوفي صربي وجرح اثنين آخرين في غرب كوسوفو في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. في حين أنه من غير الواضح ما إذا كانت هناك دوافع طائفية وراء هذه الحالات، فالحقيقة أن الحوادث الجنائية التي تطال طوائف الأقليات، تضعف إحساس تلك الطوائف بالسلامة والأمن. ومن المهم أن نشير أيضا إلى أن عدد الحوادث الجنائية التي طالت الأقليات قد زادت مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، ولها، بالنظر إلى الحالة الراهنة، أثر سلبي أكبر على إحساس تلك الطوائف بالسلامة والأمن.

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تتابع عن كثب وبغاية وتيرة هذه الحوادث، وتشارك مع كل من الشرطة المحلية وزعماء الطوائف، وكذلك مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى حل جميع القضايا الجنائية بين الطوائف، التي تضر بشكل خاص باحتمالات السلام والمصالحة. الأهم من ذلك، أن بعثة الأمم المتحدة تضم صوتها إلى صوت الآخرين في المجتمع الدولي الذين يدعون إلى بذل جهود أكثر نشاطا وفعالية من جانب الزعماء السياسيين لاستخدام مناصبهم القيادية من أجل المساعدة في تغيير الأجواء التي تسمح ضمنا بارتكاب الجرائم الطائفية.

بالحالة السياسية المحلية فيما يبدو، تعكس توتر الحالة السياسية الراهنة في الشمال، وربما تسبب مزيداً من العوائق لخدمات الشرطة الفعالة.

على الرغم من الموقف العام لقوة الأمن الدولية في كوسوفو، المتمثل في تجنب اتخاذ إجراءات قوية في الشمال، فإن الحالة لا تزال متقلبة للغاية، ويمكن للعوامل المجتمعة للإحباط والخوف وانعدام الثقة أن توفر بسهولة وبسرعة الشرارة التي قد تشعل العنف كما أظهرت ذلك الاشتباكات الأخيرة. في الوقت نفسه، لم تؤد، حوادث أخرى مثل قتل كوسوفي صربي وجرح ثلاثة آخرين في حي كروا أي فيتاكوت/بردياني في شمال ميتروفيتشا يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، سوى إلى تفاقم التوترات العرقية. بالتالي، فإن الحالة تتطلب قيادة قوية وموحدة من قبل المجتمع الدولي.

في ضوء كل هذا، يتعين أن يرحب الجميع باستئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد التوقف الذي أعقب محاولة بريشتينا السيطرة على البوابتين في ٢٥ تموز/يوليه. إن الحوار يوفر المحفل المناسب لمناقشة إيجاد طريق قدما يمكن أن يمثل حلا أوروبيا، فيما يخص نقطتي العبور. يتعين علينا أن نشجع الجانبين على الحفاظ على مشاركتهمما بحسن نية والعمل عن كثب مع ميسر الاتحاد الأوروبي، الذي تعد قيادته مهمة لهذه العملية، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الحل.

في اجتماع الحوار نفسه، ومتابعة لاتفاق سابق أبرم في تموز/يوليه، اتفق على أنه سيطلب من رابطة الجامعات الأوروبية، التصديق على الشهادات الصادرة عن جامعات كل طرف للاستخدام من قبل الطرف الثاني فيما يخص مواصلة الدراسة و/أو التوظيف في القطاع العام. كما تم أيضا بحث التعاون الإقليمي، مع اتفاق الطرفين على أنهما سيعودان إلى هذه المسألة في اجتماعهما المقبل المقرر عقده

وأحرز تقدم بسيط فحسب في مجال الكشف عن مصير ومكان الأشخاص المفقودين. في هذا الصدد، أود أن أكرر الدعوة لجميع الذين لديهم معلومات عن مصائر وأماكن المفقودين بالمضي قدما وإبلاغ لجنة الصليب الأحمر الدولية، بتلك المعلومات.

أخيرا، أود بإيجاز إطلاع المجلس على الخطوات التي اتخذتها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، للتحقيق في الادعاءات الواردة في قرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ١٧٨٢ (٢٠١١)، المعنون "التحقيق في ادعاءات بمعاملة الأشخاص معاملة لا إنسانية والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية في كوسوفو". وقد تم تشكيل فرقة عمل خاصة بالتحقيق، تولت التحقيق الأولي الذي أطلقته بعثة الاتحاد الأوروبي في هذه المزاعم. وأعلن المدعي العام أنه قد حصل على التزام ألبانيا بالتعاون في التحقيقات، وأعلن تعهده باقتفاء أثر الأدلة حيثما قادته. وقد التقى مؤخرا برؤساء كوسوفو وألبانيا وصربيا، وكذلك مع ممثلي الادعاء في جرائم الحرب في العواصم الثلاث. كما جاء في تقرير الأمين العام،

"تظل بلغراد ترى أنه ينبغي لمجلس الأمن إنشاء هيئة مستقلة، لها سلطات التحقيق في ألبانيا وما يتجاوزها، لقيادة التحقيقات". (S/2011/675، الفقرة ٢٩)

في الختام، أود أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم لبعثة الأمم المتحدة، وخصوصا على مواصلة الجهود للمساهمة في إيجاد الحلول التي لا تتفق فحسب مع قيم ومقاصد الأمم المتحدة، بل وتساهم في الاستجابة لتطلعات شعوب المنطقة لمستقبل أكثر سلاما وازدهارا كجزء من أوروبا. إننا نعمل على الدعم المستمر من قبل المجلس لجهودنا الرامية إلى التصدي للمشاكل الملحة والحساسة المذكورة في التقرير الحالي للأمين

يشكل الإحساس بالسلامة والأمن أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر على عودة الأقليات. لا نزال نلاحظ مع القلق الانخفاض مؤخرا في معدل العودة إلى كوسوفو. وبينما تضاعف صوت المعارضة للعودة، منع، في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، احتجاج عام ضم ٢٠٠ شخص من طائفة ألبان كوسوفو المستقبلية في قرية مختلطة سابقا في بلدية فيريزاي/أروزفاك، زيارة أشخاص مشردين داخليا من الصرب، الذين رافقتهم شرطة كوسوفو بعيدا، بعد أن تعرضت إحدى حافلاتهم الصغيرة إلى الرجم بالحجارة خارج مكان انعقاد الاجتماع. إننا نشعر بالقلق من جراء الحادث، لكننا نلاحظ أن رئاسة البلدية قد نددت علنا بمعارضة الطائفة المستقبلية، واتخذت إجراءات لتعيين موعد جديد لزيارة للطائفة.

هناك أخبار أفضل فيما يتعلق بالحفاظ على مواقع التراث الصربي الأرثوذكسي. ويسرني أن أفيد أنه منذ ربيع عام ٢٠٠٩، تاريخ بدء شرطة كوسوفو تدريجيا في تحمل المسؤولية عن الترتيبات الأمنية في المواقع المحمية، حدث انخفاض في الحوادث في تلك المواقع. حاليا، تضطلع فرق مختلطة طائفيا من شرطة كوسوفو بالمسؤولية عن الترتيبات الأمنية في ٢١ موقعا، أغلبها كنائس وأديرة. وعلى الرغم من أن الكنيسة الأرثوذكسية الصربية تقيم الحالة حول مواقع الكنائس بأنها هشة واتخذت بعض تدابير الحماية المادية الخاصة بها، فإن أفضل ضمان للأمن في الأجل الطويل، يتمثل في تطوير علاقات إيجابية بين الكنيسة والممثلين المحليين لطائفة ألبان كوسوفو، التي يشارك فيها بنشاط بعض كبار رجال الدين. سيسهم الدعم المستمر من جانب سلطات كوسوفو للآليات التي أنشئت للحماية الخاصة للمواقع الأرثوذكسية وإعادة بنائها بما في ذلك لجنة تنفيذ أعمال التعمير، في هذه العملية.

خطيرة من شأنها أن تتكرر في أي جزء من العالم، مما سيكون له عواقب مدمرة على السلام والاستقرار الدوليين.

لقد تعرضت الحالة الأمنية في إقليمنا الجنوبي، المتمثل في كوسوفو وميتوهيا، إلى التفاقم الشديد منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستمر تجاهل التحذيرات المتكررة لصربيا من أن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب بالقوة من جانب بعض الأطراف الفاعلة سيؤثر سلبا في الاستقرار. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية الكبيرة، فقد تعذر التوصل إلى توافق في الآراء في هذه القاعة بأنه لا يمكن القبول بأحادية الجانب واستخدام القوة. ونتيجة لذلك، بات كل شيء اليوم أكثر صعوبة، حيث زاد تصلب المواقف في ضوء تدهور الأوضاع في الميدان. وما يبعث على الإحباط حقا أن كل ذلك كان من الممكن إلى حد كبير تلافيه، لو تحلى الجميع بالصبر وسعوا إلى إيجاد الحلول السلمية الحصرية من خلال الحوار.

وفي بداية الأشهر الثلاثة المشمولة بتقرير الأمين العام (S/2011/675)، كان من الممكن أن نشعر بالتفاؤل الحذر، حيث أن بعض جوانب الحالة في كوسوفو بدت آخذة في التحسن. وكانت الجولة الخامسة للحوار بين بلغراد وبريشينا قد بدأت في ٢ تموز/يوليه. ونتج عنها اتفاقات محايدة بشأن مركز كوسوفو في بعض المجالات الهامة. ولكن بدلا من محاولة البناء على ذلك الزخم الإيجابي، وقع الخيار في بريشتينا على محاولة تغيير الواقع في الميدان، وبشكل واضح خارج الإطار الذي يوفره الحوار.

وقد حدث ذلك مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. المرة الأولى في ٢٥ تموز/يوليه، عندما أمرت السلطات العرقية الألبانية في الإقليم بنشر الوحدة الشبه عسكرية، المسماة بالقوات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو الإقليمية (روسو)، في شمال كوسوفو، بهدف السيطرة على

العام. علاوة على ذلك، فإننا نأمل في أن يساعدنا المجلس بأن يلقي بكامل ثقل سلطته وراء الرسائل التي نبعثها إلى الأطراف، لا سيما تلك الموجهة إلى قيادة كل منهم.

في حين أن البعض يتحدث عن كوسوفو كقطاع مجمد، أعتقد أن الحالة متقلبة ومتحركة. ينطوي ذلك على أخطار كبيرة، لكن توجد أيضا فرص حقيقية للسعي إلى حل دائم ومستدام يمكن من التغلب على التوترات الذي دامت فترة طويلة. وفي اعتقادي أنه يمكن تحقيق ذلك بشكل أفضل من خلال قيادة هذا المجلس. وفي المقام الأول والأخير، أعتقد أن المطلوب في هذه اللحظة هو التحلي بالنوايا الحسنة والروح العملية، والجرأة والشجاعة والتصميم اللازم لإحراز تقدم حقيقي. والمطلوب تحمل المسؤولية الكاملة على مستوى الخنكة السياسية إذا كنا لا نريد أن نضيع الفرص الحالية للمضي قدما نحو الحلول السلمية والدائمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف

على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوك ييريمتش، وزير

الخارجية في صربيا.

السيد ييريمتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إنني أرحب بوجود الممثل الخاص فريد ظريف. وأهنته على تعيينه مؤخرا، وأشكره على ملاحظاته. إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تظل ركنا أساسيا للسلام والاستقرار في الإقليم.

وفي بداية بياني، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا العميق للأغلبية الكبيرة من دول العالم التي تحترم سيادة صربيا ووحدة أراضيها. ومن خلال مواصلة دعم مبدأ حرمة حدود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إنكم تتلافون إرساء سابقة

الوثيقة المعنونة "خطة العمليات لشرطة كوسوفو". وورد فيها: "ستجري جميع العمليات تحت سيادة كوسوفو ووفقا لقوانين كوسوفو وقواعدها التنظيمية".

إن ذلك لا يتوافق بوضوح مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وينحرف بشكل جذري عن إطار الأمم المتحدة المحاييد بشأن المركز. إنه يتجاهل أحكام الاتفاق من ست نقاط للأمين العام، الذي رحب به المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والذي يؤكد بصورة دقيقة أن "ضباط الجمارك الدوليين المعيّنين وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) سيعاد تثبيتهم في البوابتين (١) و (٣١)".

ومع ذلك، اختارت قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون أن تدعم العملية التي بدأت في ١٦ أيلول/سبتمبر. وقد وُجّهت تحذيرات واضحة في هذه القاعة عشية الإجراء المعلن من أن ذلك سيعني عمليا تجاوز إطار ولاية كل من قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، في مخالفة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسيؤدي ذلك ليس إلى تفويض محورية عملية الحوار، بل سيؤدي أيضا بشكل واضح وصارخ إلى تأجيج التوتر في شمال كوسوفو، وسينتج عنه بالتأكيد فقدان شرعية البعثات الدولية في أعين السكان المحليين.

وللأسف، حدث ما كان حدوثة حتميا. فقد كان رد فعل سكان شمال كوسوفو تعزيز الحواجز الطرقية وبناء حواجز جديدة. إن تصميمهم القوي على مقاومة فرض نظام حكم مرفوض بشكل قاطع هو أحد عناصر الواقع الجلية في الميدان. ومما يدعو إلى الأسف أن بعض المواجهات التي تجري بين حين وآخر قد تحولت إلى أعمال عنف، مسببة وقوع جرحى من الجانبين. إن إدانة صربيا الشديدة لاستخدام القوة من جانب أي طرف كانت دائما سريعة وقاطعة.

نقطتي التفتيش المعروفتين بالبوابتين (١) و (٣١). وحسب التقرر "لم تجر هذه المحاولة بالتنسيق مع جهات الوجود الدولي أو الطوائف محليا" (S/2011/675، الفقرة ٣). ونتيجة لذلك، تغيرت الدينامية بين عشية وضحاها - إذ حدث "تدهور كبير في الحالة الأمنية" (المرجع نفسه، الفقرة ١٠) في شمال كوسوفو. وورد في التقرير كذلك "وفي رد فعل على الإجراءات التي قامت بها بريشتينا، نصب صرب كوسوفو المحليون، الذين لا يزالون يرفضون سلطة مؤسسات كوسوفو، حواجز طرقية" (المرجع نفسه، الفقرة ٤). ويرجع الفضل بصورة جزئية إلى رد الفعل السريع، لكن المحسوب، من جانب بلغراد، في احتواء الوضع الذي لم يخرج عن السيطرة بشكل خطير. وقد توقفت الأوضاع في شمال كوسوفو عموما عن التدهور بحلول نهاية آب/أغسطس، مع أن التوتر ظل حادا.

وعلى هذه الخلفية، عقدت جولة الحوار السادسة في بروكسيل في ٢ أيلول/سبتمبر. وتم التوصل إلى اتفاق آخر محايد بشأن المركز، وكان في تلك المرة بشأن الأختام الجمركية. وقد قيل لنا أن التنفيذ، في الفترة القادمة، ستجري مناقشته بحسن نية بحيث يتسنى الاتفاق على الإجراءات الأساسية وتوضع في حيز التطبيق. وبدلا من ذلك، وللمرة الثانية، خلال العدد نفسه من الأشهر، جرت محاولة لفرض إجراءات جهرية خارج إطار الحوار بشأن الموضوع ذاته، أي البوابتين (١) و (٣١).

وفي ٧ أيلول/سبتمبر، صرح هاشم تقي، الملقب برئيس وزراء كوسوفو، عن هدفه بوضوح، وهو "الحفاظ على السيطرة وممارستها على وحدة أراضي جمهورية كوسوفو". وقال أيضا إن "مسؤولي الجمارك من كوسوفو، المعيّنين من جانب سلطة جمارك كوسوفو، سيكونون موجودين؛ وشرطة حدود كوسوفو، المعينة من جانب شرطة كوسوفو، ستكون موجودة". وقد أكدت هذه النوايا

بالوسائل السلمية، مع مراعاة آراء الطوائف محلياً". (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦).

ومع أننا ركزنا اهتمامنا عن حق على الأحداث الجارية في الشمال، يجب ألا نتجاهل حقيقة أن الحالة في الجنوب قد ساءت أيضاً. ويشير التقرير إلى أنه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق "ارتفع عدد حوادث العنف التي تؤثر على السكان الصرب [جنوب نهر إيدر/إيبار] في أعقاب أحداث تموز/يوليه" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠). وبالإضافة إلى القتل الوحشي لأحد العائدين من صرب كوسوفو، يشير التقرير أيضاً إلى العديد من أعمال التدمير والتخريب ضد مقابر ومواقع مقدسة تابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية، ورمي الحجارة على المركبات وإضرار النار وأعمال السطو وسرقة الآلات الزراعية وتلويث مياه الآبار. ولا يشير التقرير إلى أن أيّاً من جرائم الكراهية تلك قد سويت، أو أن أحداً قد اتهم بارتكابها.

وللأسف، فإن التقرير يغفل عدداً من الحوادث الأخرى التي تزيد من قتامة الصورة العامة للحالة في الميدان. وسوف أكتفي بذكر واحدة منها فحسب، وإن كانت نمطية. ففي ٢٨ تموز/يوليه، وعلى مشارف قرية دوغانوفيتش، على طريق فيتينا - شتريسي، أوقفت إحدى الوحدات الخاصة لعمليات شرطة كوسوفو الإقليمية اثنين من العرق الصربي من كلوكيت كانا في طريقهما لبيع الخضر في سوق شتريسي للمزارعين. وقد أجبرا على التزول من سيارتهما ومُزقت أوراق هويتهما الصربية - المقبولة بموجب شروط الحوار. كما انتزعت لوحات السيارة - المقبولة أيضاً بموجب شروط الحوار. ثم شرع أفراد الوحدة الخاصة في ضربهما بلا رحمة. ويقع الكثير من الحوادث المماثلة، وإن كنت أعتقد أن هذا الحادث معبر بشكل كاف.

وفي هذه اللحظة الحساسة بشكل خاص، من الضروري أن نوجه الرسائل الصحيحة وأن نستخلص الدروس المناسبة من حادثة دودين كرس بالقرب من زفيكان، وبالأمس في ياغنينيتشا. وقد بدأ الحادثان بالطريقة ذاتها. حيث تقدمت قوات من قوة كوسوفو بسرعة بدون أي استفزاز إلى الحواجز الطرقية وبدأت بتفكيكها فوراً مستخدمة المعدات الثقيلة. وأدى ذلك إلى تفاقم الحالة. وبدأ القرويون من المناطق المجاورة بالوصول للدفاع عن مواقعهم. وفي الحالتين وقع عدد كبير من الجرحى بين المدنيين وأصيب العشرات من الجنود.

إننا ندعو جميع أصحاب المصلحة في الميدان، في شمال كوسوفو - من مسؤولي قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، وكذلك قادة الطوائف المحلية - إلى الشروع في الحوار واستعادة الهدوء فوراً. وتمثل إزالة الحواجز الطرقية بوضوح خدمة للسلام والاستقرار، ولكن ينبغي القيام بذلك من خلال الوسائل السلمية الحصرية. ويجب أن نجد سبيلاً إلى وقف الحلقة المفرغة من العنف، التي لا تعود بالفائدة إلا على المتطرفين. ومع ذلك، هناك ما يشير إلى أنه في كل مرة يحين فيها موعد جولة جديدة من الحوار بين بلغراد وبرشتينا - وفي هذه الحالة موعدها غداً - فإن أحادية الجانب تطفو فجأة على السطح.

إن المفاوضات بنوايا حسنة تستند على تجنب استخدام أدوات الإكراه. فهذان مفهومان يستبعد أحدهما الآخر. فإما أن يفاوض المرء بحسن نية، أو أن يحاول حل المشكلة عن طريق الإملاء بالقوة. والخيار واضح تماماً: إما الحوار السلمي أو الإجراءات الأحادية الجانب. وصرحياً مستعدة للخيار الأول وترفض الخيار الثاني رفضاً قاطعاً. وعليه، إننا نكرر الاستنتاج الوارد في التقرير "المسائل الحساسة المتصلة بشمال كوسوفو لا يمكن أن تحل سوى

بالتحقيق التابعة للبعثة لا قدرة لها على فرض تعاون كل الأطراف المعنية. وهذه الهيئة هي الوحيدة التي يمكنها أن تفعل ذلك.

ونحن لا نعارض مركزية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في آلية التحقيق. ولكن يجب أن تكون ممكنة من قبل مجلس الأمن وأن تخضع لمساءلته. وكان ذلك هو المعيار المطبق في كل الحالات السابقة التي انطوت على جرائم حرب جسيمة أو جرائم ضد الإنسانية في البلقان، بغض النظر عن الجانب الذي ينتمي إليه من ارتكبتها وعن دوره السياسي. وما من سبب قاهر لعدم إجراء تحقيق شامل ومستقل يخضع للمساءلة أمام العالم قاطبة في هذه القضية أيضاً.

تلك هي الطريقة الوحيدة لضمان العدالة والشفافية وتبديد الشكوك حول الالتزام التام للجميع. مع ذلك، وقبل بضعة أيام، قال المتحدث باسم فرقة العمل إن تفاصيل التحقيق الذي تجريه ستبقى سرية إلى أن ينتهي التحقيق. وأضاف أن ذلك قد يستغرق سنوات. وهذا أمر مرفوض ولا يمكن قبوله. وإذا كان يتعين على كبار مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن يقدموا تقريراً إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر، لماذا لا يفعل المكلفون بقضية الاتجار في الأعضاء البشرية نفس الشيء؟ لقد قدمنا بعض المقترحات بشأن آلية التحقيق بالفعل، ونحث المجلس على البت في ذلك.

ومهما يكن الأمر، فلن تظهر الحقيقة دون ضمانات قوية لحماية الشهود. ولا وجود لهذه الضمانات حالياً. وحالة الوفاة الغامضة مؤخراً لأحد الشهود الرئيسيين في محاكمة مهمة لجريمة حرب قد عززت الانطباع السائد بأن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو غير قادرة على ضمان سلامة من هم رهن الحجز الوقائي لديها.

وفي ضوء هذه الظروف الصادمة، لا عجب، بالنسبة للنازحين داخلياً من صرب كوسوفو، أن تظل "عملية العودة تتسم ببطء ملحوظ" (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢). ولم يعد إلى تلك المنطقة من ذوي العرق الصربي غير ٩٦ شخصاً، أي أقل من نصف عدد العائدين في نفس الفترة من العام الماضي. بل إن المستقبل يبدو حالك السواد أكثر من ذلك. وحسب وثيقة معنونة "النداء العالمي لمكتب المفوض السامي للاجئين ٢٠١٢-٢٠١٣ - صربيا (وكوسوفو: قرار مجلس الأمن ١٢٤٤)" صادرة عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، فإن "احتمالات العودة قد انتهت تقريباً".

وقبل نحو عام، أصدر مجلس أوروبا تقريراً مقلقاً للغاية عنوانه "المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية في كوسوفو". ومنذ ذلك الحين، يؤلم النفس أنه لم يتخذ أي إجراء يذكر لبيان حقيقة تلك المزاعم - وخاصة بالنظر إلى الطابع البشع للتهجمات. وفي هذا الصدد، فإن تعيين كلينت وليامسون مدعياً عاماً رئيسياً لفرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو مؤخراً، هو تطور نرحب به. وسوف نساعد وفريقه قدر المستطاع، لأننا نرى أنه يمكنهم أن يقدموا إسهاماً قيماً في كشف النقاب عن ما حدث داخل كوسوفو نفسها.

ومع ذلك، فإن هذا الأمر ما زال غير كاف، لأن ما يزعم بشأن انتزاع أعضاء بشرية من مدنيين صربيين أبرياء وتهريبها قد جرى خارج أراضي ذلك الإقليم. وبرغم كل الادعاءات بخلاف ذلك، فلا منازع في أن بعثة الاتحاد الأوروبي لا تستطيع العمل بكامل طاقتها في أي مكان خارج كوسوفو. وبعبارة أخرى، فإن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ليست لديها الولاية الملزمة ولا الولاية الإقليمية الكافية المحددة بزمان معين لإجراء تحقيق يكون شاملاً في نطاقه. وفرقة العمل الخاصة

لقد اشتهر عن زعيم عظيم من زعماء القرن العشرين أنه دعا يوماً إلى بداية جديدة، وقوله ”علينا أن نبدأ من جديد“. كما قال:

”على الجانبين أن يتذكرا أن الكياسة ليست تعبيراً عن الضعف، وأن الصدق يجب أن يخضع للإثبات دائماً. وعلينا ألا نتفاوض من منطلق الخوف. بل علينا ألا نخشى التفاوض أبداً. فليستكشف الجانبان ماهية المشاكل التي توحدنا بدلاً من الاستغراق في المشاكل التي تفرق بيننا“.

ولا بد لنا نحن أيضاً أن نحدد جهودنا. ومن الضروري أن يتعهد كل أصحاب الشأن بأن يجعلوا الحوار الأداة الوحيدة التي تطرح في إطارها الخلافات.

إننا نواجه حالة متفاقمة في كوسوفو. وهي تحتاج إلى مزيد من المشاركة الفعالة من جانب هذه الهيئة. وإنني أدعو مجلس الأمن إلى أن يضمن عدم السماح باتخاذ أي تدابير أحادية أخرى، وأن يفعل ذلك بعبارات واضحة وقاطعة وغير متحيزة ومحيدة. وأحث هذه الهيئة على اتخاذ تلك الخطوة الحاسمة بدون أي تردد.

وإذا كنا نشعر حقاً بالقلق إزاء السلام والاستقرار في كوسوفو - إذا كان هدفنا إعادة إرساء الأمن وتحسين نوعية حياة الناس على أرض الواقع - فلا مبرر إذن لرفض الاستجابة لهذا النداء الآن وعلى الفور. والتقايس عن العمل سوف يعتبر تنازلاً مخيباً للآمال عن المسؤولية التي عهدت بها الأسرة الدولية إلى هذا المجلس. وتحمل مسؤولية اللحظة الراهنة لا يمكن إلا أن يعزز من احترام المبادئ المؤسسة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أنور خوجه.

والمدعى عليه في القضية المعنية هو فاتمير ليماي، الوزير القوي السابق في حكومة هاشم تقي. وقد حدده مجلس أوروبا مع آخرين، بمن فيهم تقي نفسه، بأنهم قاموا بأدوار مهمة كمتآمرين مشاركين في فئات مختلفة من النشاط الإجرامي.

وكان الشاهد، السيد آجيم زوغاي، تحت حماية البعثة الأوروبية، غير أنه انتهى وحيداً وعثر عليه ميتاً في منزله في دويسبرغ، ألمانيا. وقالت السلطات المحلية إنها لم تبلغ بأن وجوده يقتضي الحماية على مدار الساعة. وفي فقرة من يومياته الأصلية نشرتها بعد وفاته صحيفة كوها ديتوري اليومية التي تصدر في بريشتينا، وجه زوغاي كلامه إلى ليماي مباشرة، فكتب يقول ”منذ سنوات وحتى الآن، فإن أطفالنا يخافونك أكثر مما كانوا يخافون ميلوسيفيتش“. وفي فقرة أخرى، كتبت قبل أيام قليلة من وفاته، أشار إلى أن بعثة الاتحاد الأوروبي لا تملك القدرة على حمايته. وهذا يثير التساؤلات حول ما إذا كان قد انتحر حقاً، مثلما خلصت الشرطة المحلية في استنتاجاتها الأولية.

لقد عقدت حكومة بلدي العزم على اتخاذ كل التدابير الضرورية لتمهيد الطريق لإرساء سلام شامل بين الصرب والألبان. وسنظل نعمل دون هوادة سعياً إلى ذلك، رغم كل الانتكاسات التي سببها التوجه الأحادي الأطراف. فالحوار هو السبيل الوحيد للوصول إلى ذلك الهدف. ونيتنا - كما عبر عنها قرار للجمعية العامة اتخذ بالتركية ومنه انطلق الحوار، هي ”تحسين حياة الناس“ (القرار ٢٩٨/٦٤، الفقرة ٢). ذلك هو أهم أهدافه، بما يتماشى مع المركز الحيادي. فالخلافات ليست ممارسة في فرض الموقف القانوني لأي من الطرفين. بل إنها تنصب على اعتبارات عملية. فإذا كان الجانبان على استعداد لإبداء المرونة، يمكن إيجاد أرضية مشتركة بالتأكيد.

وثلاثين قانونا بشأن قضايا مثل التعاون بين البلديات، والأشخاص المفقودين، والتعليم، والتنظيم العقاري والتعاون القانوني الدولي في المسائل الجنائية.

نحن ملتزمون بتعزيز سيادة القانون. ويعمل نظام العدالة في كوسوفو على مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وثمة نتائج ملموسة بشأن حالات تنطوي على جرائم الحرب، والجريمة المنظمة والفساد. أجرت كوسوفو تحضيرات ممتازة مع بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بشأن جميع تلك القضايا. مرة أخرى، نعتقد أن سيادة القانون أساس للتنمية كوسوفو والتنمية في منطقة البلقان الغربية.

واجهنا، مثل البلدان الأخرى في المنطقة، العديد من التحديات هذا العام. وعلى الرغم من تفاؤل شعبنا بشأن آفاق التنمية الاقتصادية، لا تزال البطالة إحدى المشاكل الرئيسية التي نواجهها اليوم. لهذا السبب، نعمل بجد من أجل كفالة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

حافظت كوسوفو على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي المستمر. وبينما تواجه أوروبا أزمة الديون، لا تزال كوسوفو البلد الأقل مديونية في منطقة البلقان. وجرى تقديم قانون الميزانية الجديد إلى البرلمان في أوائل هذا الشهر، ويتوقع زيادة في الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة خلال العام المقبل. نهدف إلى تحقيق ذلك من خلال الاستثمارات والصادرات والاستهلاك، الأمر الذي سيوفر بدوره فرص عمل ويساعد على تخفيف البطالة. نعتبر النمو الاقتصادي عنصرا حاسما في تماسكنا الاجتماعي وفي جهودنا المبذولة صوب الاندماج العرقي.

في هذه الفترة المشمولة بالتقرير أحرزنا تقدما كبيرا في جهودنا الرامية إلى المشاركة في المبادرات الإقليمية والدولية. لقد كنا ولا نزال عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

السيد خوجه (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخطب مجلس الأمن مجدداً بشأن التطورات الأخيرة في كوسوفو. كما أعرب عن امتنان شعب جمهورية كوسوفو على دعم المجلس لديمقراطيتنا المتعددة الأعراق والفتية، وإن كانت فعالة.

معروض علينا أحدث تقرير للأمين العام بشأن كوسوفو (S/2011/675). إن الحالة المبينة في هذا التقرير تساعد على تذكيرنا بأن كوسوفو دولة مهمة في منطقة البلقان. أثبتت كوسوفو، في عامها الرابع كدولة مستقلة، أنها عامل من عوامل السلام والاستقرار والأمن في المنطقة وفي جميع أنحاء أوروبا.

اسمحوا لي أن أتكلم عن أربعة تطورات رئيسية في كوسوفو.

يتناول التطور الأول زيادة توطيد مركز كوسوفو كدولة. في الأشهر الثلاثة الماضية، حققنا تقدما حاسما في تعزيز مؤسساتنا. حافظت كوسوفو على الاستقرار المؤسسي وثمة تحسينات ملموسة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الحوكمة الديمقراطية، وسيادة القانون واقتصاد قائم على السوق. وقد برهنت على أنها دولة متماسكة. أشار تقرير نشر مؤخرا صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن هناك زيادة عامة في رضا الشعب عن أعمال المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية الرئيسية.

إن عملية بناء الديمقراطية أيضا تسير في الاتجاه الصحيح. يجري حوار صريح وديمقراطي يضم جميع أصحاب المصلحة في مجتمعنا ويغطي مجموعة واسعة من مختلف السياسات والمسائل. ويتضح ذلك من خلال أعمال لجنة التغييرات الدستورية ولجنة قانون الانتخابات الجديد. إن التعاون بين جميع الأحزاب السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة غير السياسية ممتاز. مررت جمعية كوسوفو ثلاثة

بالأخبار التي طال انتظارها بشأن بدء حوار بشأن عملية رفع القيود عن التأشيرات بنهاية هذا العام. وهو ما يمثل إنجازا رائعا بالنسبة لكوسوفو. نأمل الآن أيضا أن يدعمنا المجلس الأوروبي من خلال إبرام علاقة تعاقدية في شكل اتفاق تجارة أو حتى اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

أعتقد أن كوسوفو لا ينبغي أن يكون بلدا منسيا ومعزولا. اتخذت كوسوفو، في عام ٢٠١١، خطوات هامة صوب التكامل الأوروبي. نأمل أن يصبح عام ٢٠١٢ عام كوسوفو الأوروبية.

أما النقطة الثالثة المهمة لحكومة كوسوفو والمستقبل المنطقة هي الحالة في شمال البلد. في اجتماعاتنا السابقة في هذه القاعة، عرضت آراء حكومي فيما يتعلق بالحالة في شمال كوسوفو. مرة أخرى أعتقد أنه من المهم جدا أن أبلغ المجلس بآخر التطورات.

إن الحالة الراهنة في شمال كوسوفو معقدة. إذ تهدد أداء كوسوفو بوصفها دولة متعددة الأعراق، وتشكل أيضا تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين. تحملنا الوضع القائم منذ عام ١٩٩٩، في انتهاك للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). في ظل هذه الظروف، واصلت حكومة صربيا السيطرة على نظام كامل غير قانوني لهياكلها ورعايته. إن وحدات الأمن والشرطة، فضلا عن الهياكل شبه العسكرية وهياكل الدفاع، لا تزال موجودة وتعمل في هذا الجزء من كوسوفو. يحدث هذا في انتهاك مباشر للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، واتفاق كومانوفو، الذي يحظر على صربيا صراحة الاحتفاظ بقوات أمن وقوات مسلحة.

وقد شكلت عملية الهياكل الصربية غير القانونية عقبة كبيرة صوب إدماج السكان المحليين وإعمال سيادة القانون. هذا هو الجزء الوحيد في أوروبا الذي لم يحظ بانتخابات حرة وديمقراطية، أو المشاركة في المؤسسات

إن حجم الاعتراف بكوسوفو ونطاقه الجغرافي عالمي، وهذا يدل على أن استقلال كوسوفو حقيقة جغرافية سياسية. في هذا الصدد، أود أن أشكر حكومات غابون والكويت وكوت ديفوار على قرارهما بالاعتراف بكوسوفو المستقلة. و نعتقد اعتقادا راسخا بأن العديد من البلدان الأخرى ستحذو حذوها في المستقبل القريب. وبعد الحكم الثابت لمحكمة العدل الدولية، الذي أكد أن إعلان استقلال كوسوفو لم ينتهك القانون الدولي، والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا توجد أسباب قانونية تستوجب مزيدا من التأخير في الاعتراف باستقلال كوسوفو.

النقطة الثانية التي أود أن أتطرق إليها تتعلق بعملية التكامل الأوروبي. نرى أن كوسوفو، مثل سائر البلدان الأخرى في منطقة البلقان، تشكل جزءا هاما من أوروبا من حيث التاريخ والجغرافيا والثقافة. بيد أن التكامل السياسي، وفقا لعملية التكامل الأوروبي، هو أفضل إطار لضمان السلام الطويل الأمد والاستقرار والرخاء في منطقتنا. وفي الوقت نفسه، هو أفضل وسيلة أيضا لتغلب المنطقة على الانقسامات من خلال عملية إصلاح ودعم متبادل.

وأود أن أبلغ المجلس بأننا تلقينا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر التقرير المرحلي للمفوضية الأوروبية بشأن كوسوفو، الذي يعكس بحق الحالة في الواقع، إذ يشير إلى أن "كوسوفو أحرزت تقدما فيما يتعلق بالمعايير السياسية في عدد من المجالات الهامة". وأثنى على أعمال الحكومتين المركزية والمحلية والإدارات المعنية. وذكر أيضا التقدم المحرز في جهودنا الموجهة نحو تحقيق اللامركزية في بناء مؤسسات متعددة الأعراق ومجتمع متنوع.

نطمح، مثل جيراننا، إلى تأمين رفع القيود عن تأشيرات السفر لجميع المواطنين وإقامة علاقات تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي. أفاد التقرير، بسبب التقدم الذي أحرزناه،

أفضل الآليات والحقوق لصرب كوسوفو. وحتى الآن، نفذت كوسوفو أكثر من ٩٠ في المائة من الخطة وأصبح إدماج صرب كوسوفو في أنحاء البلد واقعا. لم يتسن تنفيذ الخطة في الشمال لأن صربيا لم تبد مطلقا أي اهتمام بتحسين حياة الصرب المحليين هناك.

عندما أشير إلى شمال كوسوفو، فإنني أشير تحديدا إلى ثلاث بلديات ونصف، الجزء الشمالي من مدينة ميتروفيتشا وبلدات ليوسافيتش وزفيتشان وزوبين بوتوك. يعيش ١٣ ألف شخص في هذا الجزء من كوسوفو، لكن أغلبية صرب كوسوفو يعيشون في جميع أنحاء كوسوفو، ويشارك حوالي ١٠٠ ٠٠٠ في جميع مستويات مؤسسات كوسوفو.

إن قرار حكومة كوسوفو إرساء سيادة القانون وإنفاذ تدابير المعاملة بالمثل في العلاقات التجارية لم يكن عملا من أعمال العنف. إنما كان محاولة لإرساء سيادة القانون والنظام وتنفيذ اتفاق أختام الجمارك الذي تم التوصل إليه في بروكسل. تعمل حكومة كوسوفو في إطار من التنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين لتأمين حرية التنقل الأساسية وسيادة القانون.

ما الذي يحدث حاليا في ذلك الجزء من كوسوفو، حتى ونحن نجتمع هنا اليوم؟ لا تزال الحالة دون تغيير وبمحمدة وتهديدية. تسد الشاحنات والأحجار ومختلف العقبات معظم الطرق في البلديات الثلاث في الشمال؟ ويمنع ما مجموعه ١٨ حاجز طريق حرية تنقل الأشخاص والسلع. وحتى قوات قوة كوسوفو، القوة التي يأذن بها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو تمنع من عبور تلك الحواجز. يشكل هذا تهديدا حقيقيا للأمن داخل كوسوفو وللسلام والاستقرار الإقليمي.

وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق إزاء الحديث عن الحرب الذي لا يزال موجودا في الخطاب السياسي الصربي.

الديمقراطية خلال الاثنا عشر عاما الماضية. وهي أيضا الحالة الوحيدة في أوروبا التي يسيطر فيها بلد، من خلال قواته الأمنية، على جزء من بلد آخر. في هذه الحالة، حيث يغيب النظام والقانون، تزدهر الأنشطة الإجرامية والجريمة المنظمة. كما رأينا فإن هذه الحالة، إلى جانب العواقب الاقتصادية التي تتسبب بها بالنسبة لكوسوفو، وصربيا وبقية دول البلقان، تهدد الأمن الإقليمي تهديدا خطيرا.

تهدف الهياكل الأمنية غير القانونية للجريمة المنظمة إلى إرساء أمر واقع من أجل الحفاظ على أنشطتها الاقتصادية غير المشروعة، مثل التهريب والاتجار وغيرها. احتجزت الهياكل غير المشروعة، بدعم من الحكومة الصربية، السكان المحليين رهائن وهددت السلم والنظام.

لا بد أن نذكر هنا أنه منذ عام ١٩٩٩، كنا أحد أكبر المساهمين الماليين في المؤسسات المحلية في ذلك الجزء من كوسوفو. استثمرنا، هذا العام فقط، ما يزيد عن خمسة ملايين يورو في مختلف المشاريع، ونخطط للقيام بالمزيد. وللأسف، تدخلت بلغراد في جميع الأوقات ورفضت جميع أشكال التعاون لصالح الطائفة الصربية المحلية هناك.

لقد تحلت حكومة كوسوفو بالصبر طوال عام. وأعربنا عن إصرارنا على تسوية الحالة بالتعاون مع الآليات الدولية. لقد التزمنا وسنواصل الالتزام بتسوية هذه الحالة من خلال التعاون لا المواجهة. لكن نهجنا - لإعطاء فرصة للسلام والتفاهم - أسى استغلاله من جانب حكومة صربيا. تشير صربيا إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) مرارا وتكرارا، كما فعلت اليوم. لكن، صربيا فعلت كل ما في وسعها لمنع تنفيذ ذلك القرار في شمال كوسوفو وحالت دون تطور طابع متعدد الأعراق لمجتمعنا هناك.

والشيء نفسه حدث مع خطة أهتيساري منذ عام ٢٠٠٨. تهدف معظم أحكام خطة أهتيساري إلى ضمان

لتحقيق نتائج من شأنها تحسين حياة جميع المواطنين في كوسوفو وصربيا. إن حل المسائل المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص والسلع ستحقق فائدة كبيرة للناس في البلدين.

هدفنا هو تقريب الخدمات إلى جميع مواطني كوسوفو، وتهدف جميع الحلول التي اقترحناها حتى الآن إلى تقريب طوائف المجتمع، لا تفريقها. لا أعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك، أو يمكن أن تكون هناك، كهرباء عرقية أو هواتف محمولة عرقية أو لوحات معدنية عرقية للسيارات، إذ أن هذه المفاهيم تتعارض مع القيم والشرائع الأوروبية. ولذلك، سوف نقبل جميع الحلول التي هي حلول أوروبية. يتعين أن تكون هذه الحلول واضحة وسهلة التنفيذ وينبغي ألا تفضي إلى مزيد من التوازي.

لكن اسمحو لي أن أوضح موقف حكومتي بشأن الحوار. إن كوسوفو جزء من الحوار وستبقى جزءا منه. ونرحب بأن صربيا، بعد بضعة أشهر من المقاطعة، عادت إلى طاولة المفاوضات في الأسبوع الماضي. إلا أنه، ينبغي ألا نفهم الحوار باعتباره عملية تشمل مجرد حضور الاجتماعات، بدون تحقيق أي نتائج ملموسة. نحن مهتمون للغاية بتحقيق نتائج وتنفيذ الاتفاقات.

كما أبلغت هنا في جلسات سابقة، في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، اتفقت كوسوفو وصربيا على مسائل هامة كثيرة. وحتى الآن، لم ينفذ سوى اتفاق واحد من جانب صربيا. إن هذا يقوض الثقة بين الجانبين ويعيق احتمالات التوصل إلى اتفاقات جديدة.

تؤيد كوسوفو اندماج المنطقة في الاتحاد الأوروبي. لكننا لن نقبل مطلقا أن تقوض بلدان تتطلع إلى الاندماج، مثل صربيا، دولة كوسوفو وأن تسيطر على جزء من أراضيها من خلال هياكل أمنية غير قانونية. ولذلك، نحن نعتقد أن الوقت قد حان كي تقوم صربيا برفع حواجز

لقد تأكد ذلك الأسبوع الماضي في البيانات التي أدلى بها أعضاء الحكومة الصربية الذين قالوا، عندما تكلموا عن كوسوفو، إن صربيا لا يمكنها ولن تقف موقف المتفرج السلمي إذا ما جرى عبور خط أحمر. إنهم يبعثون رسائل تهديدية ويعززون مفهوم توازن من الخوف بين كوسوفو وصربيا.

ومن الضروري أن أشير هنا إلى أن مؤسسات كوسوفو، منذ ٢٥ تموز/يوليه، لم تكن هي من استخدم العنف. العكس هو الصحيح. استخدمت الهياكل الأمنية الصربية غير القانونية العنف بصورة منهجية ضد المواطنين وجنود حفظ السلام. وفي الأسبوعين الأخيرين وحدهما، جرح أكثر من ٤٥ جنديا، بما في ذلك في تصعيد للعنف وقع أمس.

لقد تحلينا بالصبر، على أمل أن يفهم جارنا، صربيا، أن حواجز الطرق والتهديدات ليست هي الحل لمشاكلنا. لا نود أن نكون جزءا من سيناريوهات لزعة الاستقرار، ولن نسمح بالتهديد بأشكال الترويع المدمرة. نحن شريك بناء في تسوية المسائل التي نواجهها، لكننا لن نتخلى عن سكينتنا أو أداء دولتنا الديمقراطية الفتية. نحن نعمل من أجل تحسين علاقات حسن الجوار وننحو دائما إلى الحوار والاندماج الأوروبي.

يقودني هذا إلى نقطتي الأخيرة: الحوار التقني. دفعنا التزامنا بالسلام والاستقرار ومستقبل أوروبي للمنطقة بأسرها إلى الانخراط في حوار مع صربيا ييسره الاتحاد الأوروبي. يهدف هذا الحوار التقني إلى إيجاد حلول للمسائل العملية التي تواجه شعبنا كل يوم.

إن الحوار أداة مهمة للغاية لنا لبناء علاقات حسن الجوار كدولتين مستقلتين. نحن مستعدون لأن نتجاوز الماضي ونعمل سويا من أجل مستقبل أفضل. ولهذا السبب نشارك في هذا الحوار بطريقة بناءة وحسنة. نحن نعمل

ولن نقبل أبدا الوضع القائم، أو حالة الجمود أو التقسيم العرقي على نحو ما يروج له كبار المسؤولين في صربيا.

وأعتقد أنه، بعد مرور ٢٠ سنة، قد حان الوقت لتقوم صربيا بتحديد مصالحها الوطنية فيما يتعلق بالاندماج السياسي في أوروبا والتنمية الاقتصادية، وليس فيما يتعلق بالأراضي. ويتعين على صربيا أن تتوصل إلى تسوية مع كوسوفو المستقلة. إن هدف سياسة حكومتي هو اندماج كوسوفو في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية.

وأخيرا، يمكن لمجلس الأمن أن يعتمد على كوسوفو في التعاون من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وكما يظهر تقرير الأمين العام، إن تهديد السلام في كوسوفو هو في الواقع تهديد للأمن والاستقرار الإقليميين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية وتقرير الأمين العام الشامل عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/675) الذي يشمل الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضا أن أشكر معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد أنور خوجه على بيانتهما.

لقد كان هناك عدد من التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونلاحظ أنه خلال الحوار الذي قام بتيسيره الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ٢ أيلول/سبتمبر، وافقت صربيا على الاعتراف بأختام كوسوفو الجمركية. وتوصل الطرفان كذلك إلى اتفاقات بشأن مسألة السجلات العقارية وإنشاء سجل عقاري كامل الموثوقية في كوسوفو، من أجل توفير اليقين القانوني وحماية حقوق الناس الذين

الطرق وتفكيك هياكلها الأمنية وقبول النموذج الأوروبي للإدارة المتكاملة للحدود بين البلدين.

نحن ملتزمون التزاما قويا بتنفيذ خطة أهتيساري بالكامل باعتبارها أفضل نموذج لإدماج صرب كوسوفو. ووفقا للخطة، يمكن أن يتمتع صرب كوسوفو في هذه البلديات بالحكم الذاتي الكامل، وهو شيء لا يمكن أن تتمتع به طائفة أخرى في أوروبا اليوم.

ونتوقع أن تعقد الجولة القادمة من الحوار، المقرر أن تعقد غدا، وأن تسفر عن نتائج ملموسة في مجالات التعاون الإقليمي والإدارة المتكاملة للحدود والاتصالات والطاقة. لكن اسمحوا لي أن أكرر: نحن مهتمون للغاية بالتوصل إلى اتفاقات بشأن تلك المسائل، والأهم تنفيذها على الأرض. ونأمل ألا تكون صربيا تستخدم الحوار لتسجيل نقاط سياسية بغية الحصول على مركز الترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبي. ويجدوننا الأمل أيضا ألا تقاطعه مرة أخرى بعد ٩ كانون الأول/ديسمبر، عندما يتخذ المجلس الأوروبي قرارات مهم تتعلق بالبلقان.

اسمحوا لي أن أختتم بقول إن حكومة كوسوفو ملتزمة بأن تحقق لجميع مواطنيها مستقبلا يسوده السلام والرخاء. نحن عازمون على إدماج الناس في هذا الجزء من كوسوفو مع بقية البلد والحفاظ على حدودنا المعترف بها دوليا. وسنبذل قصارى جهدنا للاتصال مع صرب كوسوفو في الشمال، ولن ندخر أي موارد لتيسير إنشاء مؤسسات حرة وديمقراطية في الشمال، حتى يستطيع الناس العيش أحرارا من الخوف والترهيب.

ستقوم حكومة كوسوفو بممارسة حقها المشروع في كفالة القانون والنظام والسلام في كامل أراضيها. والبلديات في الشمال جزء من كوسوفو. وستظل كذلك إلى الأبد.

(١٩٩٩). ويتعين عليه أيضا أن يكفل عدم ارتكاب أعمال عنف أو تغيير الوضع القائم بالقوة. وينبغي تجنب الأعمال من طرف واحد، ويتعين على الطرفين أن يقوموا بتسوية المسائل الحساسة من خلال الوسائل السلمية على أساس المشاورات والمشاركة مع جميع الطوائف.

وفي الختام، ندعو الأطراف المعنية إلى تسوية جميع المسائل المتعلقة بكوسوفو من خلال التشاور والحوار بدون اللجوء إلى أعمال العنف وزعزعة الاستقرار من جانب واحد. وبذلك فقط يمكن تحقيق تطلعات جميع الناس المعنيين وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية. ونرحب به في دوره الجديد بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأشكر وزير الخارجية خوجه ووزير الخارجية يرميتش على حضورهما هنا اليوم وعلى بيانيهما.

إن التقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يسلط الضوء على التحديات التي يواجهها السلام والأمن في الأجل الطويل في كوسوفو ومنطقة البلقان، لكن التقرير يبرز أيضا النجاحات التي حققتها كوسوفو والمنطقة، بما في ذلك الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢٢ أيلول/سبتمبر بن بلغراد وبريشيتينا للاعتراف بالأختام الجمركية لكل منهما، فضلا عن التعاون القائم بشأن مشاريع التراث الثقافي. ورغم أعمال العنف الأخيرة التي قام بها عدد قليل من المتطرفين، لا تزال الولايات المتحدة متفائلة أن كوسوفو وصربيا ستقومان في نهاية المطاف بحل خلافاتهما وستستمر كوسوفو في تطوير المؤسسات الناجحة لدولة ديمقراطية.

لديهم مطالبات مشروعة تتعلق بالملوكات. وفضلا عن ذلك أعرب الطرفان عن التزامهما بالمزيد من النظر في الجوانب التقنية والسياسية للمسائل مثل الاتصالات السلوكية واللاسلكية والطاقة والشهادات الجامعية. وواصل الطرفان أيضا التعاون بشأن الأشخاص المفقودين.

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقات محمودة، فقد طغت عليها الحالة في الميدان في شمال كوسوفو. ونلاحظ مع القلق أن الحالة الأمنية عموما قد تأثرت سلبا بالتطورات على المعابر الحدودية، وأنه كانت هناك زيادة بنسبة ٢٤ في المائة في الأحداث التي تؤثر على طوائف الأقليات. وحالت هذه التطورات أيضا دون المزيد من المحادثات بين الطرفين حتى قبل أسبوع تقريبا. ولقد أكدت الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي وقعت يوم أمس هشاشة الحالة الأمنية في المنطقة. ويحتاج ذلك إلى عناية متأنية.

وفي حين نرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للتحقيق في ادعاءات معاملة الأشخاص معاملة لا إنسانية والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية في كوسوفو ونلاحظ تعيين المدعي العام الرئيسي، تواصل صربيا اهتمامها بأن يقوم مجلس الأمن بدور في تلك التحقيقات. ولا نزال نؤيد الاقتراح بإنشاء آلية تتمتع بتأييد وثقة جميع أصحاب المصلحة.

ونعتقد أن هناك عددا من المسائل التي لم تجد حلا مرتبطة بمسألة المركز التي لا يمكن حلها إلا من خلال المحادثات الثنائية بين الطرفين. وفي حين يقوم الاتحاد الأوروبي بتيسير هذه المحادثات، فمن الضروري أن يقوم الوجود الدولي في كوسوفو، بما فيه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو بالتصرف بحياد ونزاهة صارمين وفقا لولاياتها، بما في ذلك القرار ١٢٤٤

الرئيسيين في ارتكاب جرائم. ويمكن أن تقوم بعثة الأمم المتحدة بتيسير تلك الأهداف على أفضل نحو بتقديم الدعم الواضح لتواجد مسؤولي الجمارك من كوسوفو في بوابات الحدود وبالتشديد على أن كوسوفو حيز جرمكي واحد.

ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء أعمال العنف التي وقعت في شمال كوسوفو خلال الأشهر الأخيرة، بما فيها قتل ضابط شرطة من كوسوفو في ٢٦ تموز/يوليه؛ والهجوم على تسعة من جنود قوة كوسوفو في ٢٧ أيلول/سبتمبر؛ وإصابة ٢١ جندي من قوة كوسوفو في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وإصابة ما يزيد عن ٢٥ جنديا من قوة كوسوفو في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك إصابة اثنين بأعيرة نارية بينما كانا يحاولان إزالة حاجز كان يعوق حركة التنقل.

إنها قضية خطيرة أن تقع هذه الأحداث بينما لا تزال هياكل الأمن الصربية تنتشر بصورة غير مشروعة في تلك المناطق. ويتعين على أعضاء مجلس الأمن أن يكونوا حازمين في إدانة أعمال العنف التي ترتكب ضد قوة كوسوفو وفي تأييد البعثة. وبما أن أي هجوم على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام غير مقبول، فإن أي هجوم على قوة كوسوفو غير مقبول كذلك.

وتشدد حكومتي على أن إجراءات قوة كوسوفو كانت ولا تزال متسقة تماما مع ولايتها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونشيد بقوة كوسوفو على استخدام أقل قدر من القوة دفاعا عن النفس لتهدة الحالة، ونعتقد أن طلب صربيا من الأمين العام إجراء تحقيق خاص في أحداث ٢٧ أيلول/سبتمبر لا مبرر له.

ثانيا، نرحب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار حتى الآن، ولكننا نلاحظ أن قائمة طويلة بالمسائل الحاسمة لم تحسم بعد. ونثني على حكومة صربيا

وأود أن أعرض أربع نقاط اليوم. أولا، نردد دعوة التي وجهها الأمين العام إلى القوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) إلى الاستمرار في بذل جهودها لكفالة حرية التنقل في جميع أنحاء كوسوفو. ولقد أكد المجلس أن كوسوفو حيز جرمكي واحد. ويتوافق ذلك تماما مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وكان نقطة رئيسية في تقرير الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عن بعثة الأمم المتحدة (أنظر [S/2008/692](#)، الفقرة ٣٥)، والتي رحب بها المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ([S/PRST/2008/44](#)). ولذلك من حق كوسوفو أن تراقب حدودها وتطبق سيادة القانون بالتعاون التام مع المجتمع الدولي. ولا يمكن اعتبار إنفاذ كوسوفو ضوابطها الجمركية عملا من طرف واحد. وفضلا عن ذلك، قامت كوسوفو أيضا بتنسيق أنشطتها مع المجتمع الدولي، بما في ذلك مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

وفضلا عن ذلك، أعلنت كوسوفو عن عزمها إنشاء مهام كاملة للحدود والجمارك على البوابات بعد أن وافقت صربيا على الاعتراف بأختام كوسوفو الجمركية في الحوار الذي دار في ٢ أيلول/سبتمبر. لقد أنشأت كوسوفو تلك المهام وفقا لخطة تشغيلية نسقتها مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو. وعرقلة حرية التنقل هي بسبب الأعمال التي يقوم بها المتشددون من الفصائل الصربية في كوسوفو بدعم من المؤسسات غير الشرعية الموازية وفي بعض الحالات بتأييد من مسؤولي الحكومة الصربية. وندعو جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومة الصربية، إلى التعاون التام مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في إزالة الحواجز المتبقية فورا، ومراقبة الحدود بشكل صحيح ودعم سيادة القانون من خلال التعاون في اعتقال المشتبهين

إلى قوة كوسوفو أو حكومة كوسوفو بقطع الطريق أمام استيراد أي بضائع.

نقطة الأخيرة هي أن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما السفير كلينت وليمنس في دوره الجديد باعتباره المدعي العام الأقدم لقيادة فرقة العمل الدولية الخاصة بالتحقيقات في الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وستواصل فرقة العمل هذه التحقيقات التي كانت تجريها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون (بعثة سيادة القانون) في الادعاءات الواردة في تقرير مجلس المقرر الأوروبي الخاص، دك ماري. إن ولاية بعثة سيادة القانون مجسدة في دستور وقوانين كوسوفو، وإن اتفاق العمل المشترك للاتحاد الأوروبي ينص صراحة على تفويض بعثة سيادة القانون بمهمة إجراء التحقيقات والمقاضاة على الجرائم الخطيرة، مثل الجرائم المدعى بوقوعها في تقرير ماري، وعلى قيامها بذلك باستقلالية تامة. وعلاوة على ذلك، فإن الدول المجاورة، بما فيها صربيا، عرضت تعاونها التام على فرقة العمل. ولذلك نعتقد أنه لا داعي لتدخل مجلس الأمن في التحقيقات الجارية لبعثة سيادة القانون.

لقد استثمر المجتمع الدولي قدرا هائلا من الوقت والموارد في صون السلام والأمن في كوسوفو وفي منطقة البلقان. وإن المنطقة بأسرها تقف الآن على عتبة تحقيق مطامحها الأوروبية - الأطلسية. وهذه الفرصة لا يجوز تبديدها بسبب أعمال قلة قليلة من المتطرفين. فعلى الأمد البعيد ستتحمل المجتمعات المحلية المتعددة الطوائف في كوسوفو كامل المسؤولية عن مستقبلها. وهي التي ستقرر ما إذا كان مستقبلها سيتصف بالحوار والتعاون. ولكن، على الأمد القريب، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل أن لا تحول تلك الحواجز الطبيعية والسياسية دون بلوغ الطوائف أهدافها ونيل حقوقها.

لعودتها إلى الحوار ابتداء من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لحضور الاجتماع السابع، الذي اتفقت فيه الأطراف على القبول المتبادل بالشهادات الجامعية، ونشني على حكومة كوسوفو لتقدمها في تنفيذ الاتفاقات المبرمة في السابق. وندعو الطرفين إلى إبداء المرونة عندما يعودان إلى طاولة المفاوضات غدا، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وإن الاتحاد الأوروبي سيظل يحظى بدعمنا التام في جهوده لتيسير الحوار. فهذا هو الحوار الرئيسي - بل الحوار الرفيع المستوى الوحيد - بين البلدين ويجب أن يحظى بالدعم القوي من جميع الأطراف.

ثالثا، نود أن نعقب على بعض التأكيدات الواردة في تقرير الأمين العام. فمثلا، زادت حكومة كوسوفو زيادة كبيرة الموارد البشرية والمالية المرصودة لدعم عودة الكوسوفيين، رغم أن عدد العائدين تناقص. وقد ازداد التمويل المخصص لاندماج العائدين بعشرة أضعاف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الحكومة المركزية من تنسيقها مع البلديات واستحدثت آلية جديدة لتلبية احتياجات العائدين على نحو أفضل. وإن العدد المنخفض للعائدين الطوعيين ليس غريبا في ظل صعوبة الظروف الاقتصادية والمنازعات التي لم تحسم لحد الآن على ملكية الأراضي. ونلاحظ أيضا أن كثيرين من العائدين المحتملين قد اندمجوا في أماكن إقامتهم الجديدة أثناء السنوات الاثني عشرة الماضية.

وعلاوة على ذلك، لا تتفق مع الادعاء بأن الحظر الذي فرضته حكومة كوسوفو قد تسبب مباشرة في المشقة المفترضة في صفوف طائفة الصرب الكوسوفيين. ذلك أن تعذر الحصول على البضائع والخدمات كان نتيجة مباشرة لأعمال الصرب الكوسوفيين في الشمال ومؤسساتهم الموازية، التي قيدت بشدة حرية تنقل الأشخاص ونقل البضائع، بإقامتهم العديد من الحواجز في الطرق، وإطلاق التهديدات واللجوء إلى أعمال العنف. وليس من الإنصاف توجيه التهم

ويشير تقرير الأمين العام إلى استمرار التحديات في شمال كوسوفو، وقد سلطت الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص الضوء على أحداث الأيام القليلة الماضية التي تبعث على القلق. فمواطنون كثيرون هناك ما زال يتعذر عليهم التمتع بحياة عادية. وهم يواجهون مستويات عالية من الجريمة والبطالة وانعدام الأمن. وإننا نشجع حكومة كوسوفو على تكثيف جهودها للبرهان على التزامها تجاه مواطنيها في شمال كوسوفو، وعلى قدرتها على تحقيق منافع ملموسة - على سبيل المثال في مجالات سيادة القانون والتعليم والبطالة. وإنني أحث السيد خوجه وزملاءه على التحلي برؤية واضحة والعمل بهمة سعيًا إلى ذلك.

ولكن المسؤولية عن مواجهة التحديات الحالية يتشاطرها آخرون أيضا. ويتحتم أن تحجم جميع الجهات الفاعلة عن اتخاذ أي إجراءات تهدد استقرار وأمن الذين يعيشون في شمال كوسوفو. وكما يذكر تقرير الأمين العام، ما زالت نقطتا العبور في المنطقة الشمالية اللتان أذنت بهما بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو في عام ٢٠٠١ مغلقتين عمليا بالحواجز غير القانونية المقامة على الطرق. إن الذين أقاموا تلك الحواجز يقوضون رفاه مواطنيهم هم وينبغي لهم أن يزيحوا الحواجز على الفور. واسمحوا لي بأن أتكلم بصراحة: لا يوجد أي مبرر لأي محاولة لتقييد حرية الحركة في شمال كوسوفو.

كما لا يوجد أي مبرر للعنف. وإننا نأسف أسفا شديدا على ما وقع من إصابات وخسائر بالأرواح في الأشهر الأخيرة، ونعرب عن تعاطفنا مع أسر الذين تضرروا. وندين كذلك بأشد لهجة ممكنة الهجمات على حفظة السلام التابعين للناتو في ٢٧ أيلول/سبتمبر و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وآخر هجمة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قرب زوين بوتوك، حيث استخدم المحتجون المتفجرات والأسلحة الخفيفة ضد أفراد قوة كوسوفو. وقد أصيب جنديان بجروح

السيد تاشم (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أبدأ بتقديم الشكر للممثل الخاص للأمين العام لشؤون كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية اليوم. ويسرني أيضا أن أرحب في المجلس بمعالي السيد أنور خوجه، وزير خارجية كوسوفو، ومعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا.

تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها للأمين العام على تقريره (S/2011/675) الذي يتطابق في معظمه مع تقييم المفوضية الأوروبية الخاص عن التقدم في كوسوفو. والموضوع المركزي في كلا التقريرين، الذي نتفق عليه، هو أن كوسوفو لئن كانت قد أحرزت بعض التقدم، فإن إجراء إصلاحات واسعة ما زال مطلوبا. والمجالات التي أحرزت كوسوفو التقدم فيها بصورة خاصة هذا العام كانت إصلاح القضاء والمهجرة. ويلاحظ الأمين العام في تقريره التوجه الايجابي للجهود المتزايدة لسلطات كوسوفو من أجل محاربة الجريمة المنظمة، وبخاصة عن طريق الإجراءات المنسقة ضد الاتجار بالبشر والتهريب وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات. ويشكل العرض الذي قدمته المفوضية الأوروبية لبدء حوار رسمي حول تحرير ترتيبات تأشيرة السفر شهادة على العمل الشاق الذي أنجزته حكومة كوسوفو فيما يتصل بإصلاح القضاء والمهجرة. وأشيد أيضا بالمشاركة البناءة لكوسوفو في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي مع صربيا.

ولكن لا تزال توجد تحديات كبرى. ويسلط تقرير المفوضية الضوء، وعن حق، على أن سيادة القانون وحقوق الأقليات مجالان تقوم الحاجة فيهما إلى بذل مزيد من الجهود. وأرحب بالتزام حكومة كوسوفو بتأمين تحقيق تقدم ملموس بشأن هذه المسائل، وبالتزامها بمهمة الإعداد للانضمام المستقبلي إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد كان اجتماع الحوار في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر خطوة تكميلية إلى الأمام حظيت بترحيبنا. فقد تم التوصل إلى اتفاق على الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية، وأجريت مناقشات بناءة حول الترتيبات الجمركية ومشاركة كوسوفو في المحافل الإقليمية. ويشكل التعاون الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولهذا السبب ترحب المملكة المتحدة بتشديد المفوضية الأوروبية على أهمية تطبيع العلاقات مع كوسوفو في رأيها الأخير بشأن طلب صربيا الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وتؤيد المملكة المتحدة بقوة انضمام صربيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ وسنبذل كل ما وسعنا لدعم ذلك الطموح.

ونعرب عن ترحيبنا الكبير بالقبض على ملاديتش وكارادزيتش وتسليمهما، تلك العملية التي كانت بمثابة لحظات تاريخية للعدالة الدولية وللمنطقة، وشاهداً على القيادة القوية. وقد كان برنامج الإصلاح التشريعي في صربيا مثيراً للإعجاب. ولكن كيفية اختيار صربيا الآن لطريقة الرد على توصيات المفوضية بشأن كوسوفو هي التي ستقرر خطواتها القادمة على درب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ويجب أن تبين صربيا أنها تحقق تقدماً في تطبيع علاقتها مع كوسوفو حتى تستطيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تمنح صربيا مركز الدولة المرشحة للعضوية في كانون الأول/ديسمبر. ويعني ذلك، ضمن أمور أخرى، أن تنفذ صربيا تنفيذاً كاملاً تلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل في الحوار، وأن تشارك بصورة بناءة بهدف ضمان التوصل إلى اتفاقات بشأن مسائل أخرى تجري مناقشتها بالفعل، وأن تتخذ خطوات ملموسة نحو التوصل إلى حل للتوترات الحالية واستعادة حرية التنقل في شمال كوسوفو، بما في ذلك عن طريق التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

من إطلاق النار على القوات، وأصيب أكثر من ٢٠ آخرين بسبب أعمال العنف التي وقعت يوم الاثنين.

ويتحمل جميع الذين يتمتعون بالنفوذ في شمال كوسوفو، بما في ذلك حكومة صربيا، مسؤولية العمل الخبيث من أجل درء أعمال العنف واستعادة حرية الحركة. ويجب عليهم أيضاً أن يقدموا دعمهم المتواصل والقاطع لكل من قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون (بعثة سيادة القانون) في ممارستهما لولايتيهما المشروعتين لضمان الأمن وحرية الحركة.

وقد أشار الممثل الخاص للأمين العام إلى الخطوات المتخذة للتحقيق في الادعاءات بالجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأعضاء البشرية، في كوسوفو. وترحب المملكة المتحدة بتعيين السفير كلينت وليمسن، سفير الولايات المتحدة لشؤون جرائم الحرب، رئيساً لفرقة التحقيقات الخاصة للاتحاد الأوروبي، لإجراء تحقيقات في الادعاءات بالجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأعضاء البشرية، في كوسوفو. ويسرنا أيضاً أن السفير وليمسن قد تمكن من زيارة برشتينا وبلغراد وتيرانا بالفعل. ونطمئن السفير وفرقة عمله على دعم المملكة المتحدة الكامل لهما وثقتها بهما عندما يجريان تحقيقاًهما بطريقة شاملة ومهنية. ونحن على اقتناع بأن بعثة سيادة القانون تتمتع بالسلطة والولاية القضائية اللازمين للمضي قدماً بهذا العمل الهام.

الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي يكتسي أهمية حاسمة للمستقبل الأوروبي لكل من كوسوفو وصربيا، ولرفاه مواطنيهما. وإن التعاون الإقليمي من هذا القبيل جوهري للاستقرار والازدهار المستقبلي لغرب البلقان. فالكثير من التحديات التي تواجهها اليوم بلدان غرب البلقان، مثل الجريمة المنظمة، لا يمكن مواجهتها بفعالية إلا عن طريق التعاون الوثيق على المستويين الفني والسياسي.

الوضع في شمال كوسوفو، وفقا للولاية المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن.

ويؤثر الوضع في كوسوفو في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البلقان وفي المنطقة الأوروبية برمتها. وينبغي احترام سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ويشكل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساسا قانونيا مهما في تسوية مسألة كوسوفو التي ينبغي التوصل إليها في إطار ذلك القرار وبواسطة الأطراف أنفسها عن طريق الحوار والتشاور والتفاوض والوسائل السلمية الأخرى.

وقد أحاطت الصين علما باستئناف الأحداث بين صربيا وكوسوفو، وتأمل أن يواصل الطرفان تسوية خلافهما عن طريق التفاوض. وعلى أساس هذه الخلفية، فإننا نشجب التوتر الذي حدث من جديد في شمال كوسوفو.

وتعرب الصين عن قلقها العميق إزاء الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. ولن نتسامح إزاء أي إجراء ينتهك قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، بصفة خاصة. وإن القلق الذي ينتاب صربيا إزاء هذه القضية له ما يبرره. ونؤيد التحقيقات التي ستجريها الأمم المتحدة في القضايا المعنية.

وتعرب الصين عن تقديرها للأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت قيادة الممثل الخاص لوزير الخارجية، وتدعم استمرار البعثة في الاضطلاع بدور إيجابي في الحفاظ على السلام والاستقرار في كوسوفو وفي منطقة البلقان برمتها.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد ييريميتش، وزير خارجية صربيا، على ملاحظاته الثاقبة. كما أشكر السيد أنور خوجه على بيانه. وأهنئ السيد فريد طريف على تعيينه ممثلا خاصا للأمم

وقد أشرت منذ لحظة إلى مركزية الحوار بالنسبة لمستقبل كلا البلدين. وأردد الدعوة التي وجهها الأمين العام في تقريره إلى بريشتينا وبلغراد لمواصلة إبداء الثقة في الحوار. ومن المهم إحراز المزيد من التقدم في الجولة التالية للمحادثات غدا. ونحث كلا من كوسوفو وصربيا على العمل بشكل مكثف وحلاق نحو التوصل إلى المزيد من الاتفاقات. وسيكون التوافق والالتزام أمران أساسيان في هذه العملية.

إن التقدم الذي تحرزه كوسوفو بوصفها دولة مستقلة تتوفر لها سبل البقاء أمر لا رجعة فيه. ويعود مستقبل كوسوفو إلى الاتحاد الأوروبي مع جميع البلدان الأخرى في غرب البلقان. وسيواصل بلدي العمل بلا كلل نحو بلوغ ذلك الهدف.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد طريف، على إحاطته الإعلامية. ولقد استمعت بكل اهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما كل من وزير الخارجية ييريميتش والسيد خوجه.

وما زال الوضع في شمال كوسوفو متوترا، طوال الأيام القليلة الماضية. وتعرب الصين عن بالغ قلقها، حيث أن شمال كوسوفو يشكل موطنًا للأقليات الإثنية. وينبغي أن يدرك جميع الأطراف إدراكا تاما مدى الحساسية والتعقيد اللذين يتسم بهما الوضع على أرض الواقع، وأن تتناول الخلافات القائمة بينها بحكمة وعن طريق الحوار والتفاوض، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء قد يزيد من تفاقم حدة التوترات.

وتهيب الصين مرة أخرى بالأطراف المعنية أن تتخذ التدابير اللازمة لتخفيف حدة التوتر في شمال كوسوفو وأن تعمل على منع زيادة تصعيد العنف. ونأمل أن تضطلع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو بدور بناء في الحفاظ على استقرار

واحد وأن تعمل معا من أجل المحافظة على السلام والأمن في كوسوفو وفي المنطقة.

ويشكل استئناف المحادثات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي تطورا إيجابيا؛ فالأطراف يمكنها أن تحني الكثير من وراء هذه المحادثات. وبالفعل، تمثل الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الاجتماعات التي عقدت في أيلول/سبتمبر والتطورات الإيجابية التي تبعتها في مجال التجارة مؤشرا على الفوائد المتأتية من هذه المحادثات. وينبغي للمجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، أن يفعل الكثير لبناء الثقة بين الأطراف من أجل استمرار الزخم المتولد عن محادثات السلام.

ونعرب عن قلقنا إزاء انخفاض عدد العائدين الذي تم تسجيله خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أعزى الممثل الخاص تلك التطورات، ضمن أسباب أخرى، إلى قلة مشروعات بناء المساكن. ومن المهم أن نستثمر المزيد من الموارد في توفير الهياكل الأساسية اللازمة لتعزيز ظروف العودة وقابليتها للاستمرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المتضافرة التي تبذلها سلطات إنفاذ القانون لمنع المضايقات والهجمات ضد العائدين ستقطع شوطا بعيدا في تعزيز العودة الآمنة، وتحقيق المصالحة والاستقرار والتنمية على المدى الطويل في كوسوفو. ونحث مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والمجتمع الدولي على مواصلة تعزيز هيئة بيئة مؤاتية للعودة.

وتود نيجيريا أن تؤكد على ضرورة أن يمثل أمام العدالة الأفراد المتورطون في المعاملة اللاإنسانية والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. كما نعرب عن اقتناعنا بضرورة التوفيق بين آراء وشواغل جميع أصحاب المصلحة لدى وضع صيغة للتحقيقات المعنية بالسلام، الذي سيعمل، كما أشرنا سابقا، على ضمان أن تغطي النتائج النهائية لهذه التحقيقات بأكبر دعم ممكن.

العام وأشكره على المعلومات المستكملة التي قدمها عن الحالة في كوسوفو.

لقد اتسمت الأشهر القليلة الماضية بالأنشطة المكثفة المتصلة بالجهود المبذولة لمعالجة حوادث الحدود في شمال كوسوفو. واجتمع المجلس في مناسبات عديدة لمعالجة الأزمة ولتهيئة مناخ بعيد عن المجاهرة. وبالإضافة إلى ذلك، قام الممثل الخاص للأمن العام وجهات فاعلة أخرى بمشاركة الأطراف من أجل وقف الحالة الأمنية المتردية وتعزيز السلام في كوسوفو. وقد كانت تلك الاستجابات، في نظرنا، مناسبة حيث ساهمت مباشرة في نزع فتيل التوتر في الإقليم.

ومع ذلك، فإننا لا نتوهم أن المشكلة قد تم حلها. ويبدو أن الحادث الذي وقع بالأمس يؤكد مخاوفنا. إن تلك الأحداث المثيرة للانزعاج، بالإضافة إلى العلاقات المتدهورة فيما بين الجماعات الإثنية، تذكرنا مرة أخرى بضرورة الرد بشكل حاسم على المسائل المعلقة في الإقليم.

ونشاط الأمين العام التقييم الوارد في تقريره (S/2011/675) بأنه ينبغي أن تشترك بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو بشكل فعال مع الصرب في شمال كوسوفو لزيادة التنسيق وتبادل المعلومات وبناء الثقة في المجتمعات المحلية. وينبغي أن تشارك الأطراف بشكل دؤوب في تعزيز المصالحة والتسوية السلمية للمسائل المعلقة عن طريق المفاوضات بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الانفرادية أو العنف.

ومن الضروري أيضا أن تعزز جميع الأطراف الموجودة في كوسوفو تعاونها واتصالها من أجل زيادة الأثر المترتب على جهودها المشتركة إلى أقصى حد للحفاظ على السلام والاستقرار على أرض الواقع. ولمؤازرة هذه الجهود، يجب أن تتكلم الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة بصوت

ولاية الكتائب الدولية، وتجعل حياة السكان المدنيين صعبة. لذلك ندعو إلى إزالة حواجز الطرق فوراً واحترام حرية الحركة وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أن العودة إلى الهدوء هي فوق كل شيء مسألة تصب في صالح السكان في شمال كوسوفو الذين هم أول من يعاني من تلك العقبات أمام حرية الحركة. فلا المجتمع الدولي ولا الدول المجاورة ترغب في أن ترى سكان تلك الأقاليم معزولين ويخضعون لسيطرة العصابات الإجرامية المسؤولة عن العنف، حيث أن ذلك لا تحفزه النعرة الوطنية، بل بالأحرى أن فرض رقابة على الحدود يجعل التهريب الذي يكسبون عيشهم منه أكثر صعوبة. ومن هنا فإن خصمنا هو الشبكات الإجرامية المنظمة التي تتلاعب بالسكان وليس السكان أنفسهم.

من التطورات الإيجابية التي ينبغي تشجيعها استئناف العلاقات التجارية بين صربيا وكوسوفو، ووجود بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو عند البوابتين ١ و ٣١ طبقاً لولاية الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨، والعودة إلى الحوار بين بلغراد وبريشينا الذي يسر له الاتحاد الأوروبي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر وغدا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. إن العودة إلى الهدوء تصب في مصلحة بلغراد وبريشينا اللتين تريدان التحرك بصورة أقرب صوب الاتحاد الأوروبي. ويجب أن تسوية الخلافات بين الطرفين من خلال الحوار وانطلاقاً من روح الحل التوفيقي. ونُهب بصريا وكوسوفو تولي المسؤولية عن هذا الحوار، والتركيز على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في أعقاب التوصيات المتضمنة في آخر تقرير مرحلي للمفوضية الأوروبية، والامتناع عن جميع الأعمال والبيانات التي تزيد من تفاقم التوترات.

وأخيراً، نرحب بالسيد وليامسون بوصفه رئيس فريق التحقيق الخاص التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة

ونثني على بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو للجهود التي تبذلها في تعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة برمتها. ولا تزال المشاركة التي لا تعرف الكلل للبعثة مع الأطراف في الاتفاقات المتعلقة بمجالات، من قبيل سيادة القانون، والتراث الثقافي والديني، والعودة، والمصالحة، واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو، تحظى بالدعم القوي. نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص ظريف وموظفيه في بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو على مساهماتهم القيمة ونؤكد لهم دعم بعثة نيجيريا لعملهم.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا والسيد أنور خوجه، وزير خارجية ألبانيا، وأهنئ السيد ظريف على تعيينه.

إن الحالة في شمال كوسوفو ما برحت موضوعاً للعديد من جلسات المجلس منذ تموز/يوليه، لذلك لن أتطرق إلى أسباب وتقييم الحوادث التي يغطيها بالتفصيل تقرير الأمين العام (S/2011/675). غير أنه حدثت مواجهات جديدة أدت إلى جرح ٢٥ جندياً من أفراد قوة كوسوفو، أصيب من بينهم اثنان بطلقات نارية. إن شن هذه الهجمات العنيفة على البعثة الدولية المسؤولة عن سلامة السكان المدنيين أمر غير مقبول. وتدين فرنسا تلك الهجمات المتعمدة على موظفي الناتو وموظفي الاتحاد الأوروبي الذين يضطرون بمهام بموجب ولاية من الأمم المتحدة.

إن ردود بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو في مواجهة أعمال العنف تلك كانت كافية ومتناسبة. وتلك التدخلات بالتشاور مع السلطات المحلية مكنت من تخفيف حدة التوترات إلا أن حواجز الطرق في شمال كوسوفو ما زالت تحول دون تنفيذ

كوسوفو. فالإجراءات الانفرادية التي اتخذتها بريشتينا والوجود الدولي في شمال كوسوفو غير مقبولة.

إن الاتحاد الروسي يشعر بقلق شديد إزاء التدهور المفاجئ في الجزء الشمالي من المنطقة. وقد وقعت بعض الأحداث الصارخة. فعلى سبيل المثال، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر وفي أحد أحياء متروفييتشا الكوسوفية، وهي منطقة تضم مزيجاً إثنيًا، فتحت مجموعة من الألبان نيران الأسلحة الرشاشة على ثلاثة صربيين، توفي أحدهم في المستشفى بعد وقت قصير من إصابته. ومن الجلي تماماً أنه خلال مراسم الدفن على ضفة نهر إيبار، احتفل الألبان بصورة سافرة على أصوات الموسيقى الصاخبة.

تمارس قوة كوسوفو أيضاً الضغط على صرب كوسوفو. وبالأمر فقط، كانت المجموعتين مشتركتين في مناوشة أخرى، بينما كانت قوات الناتو بمسك بحاجز صربي في بلدية زوبين بوتوك. وقد وقعت عشرات الإصابات في الجانبين. وأطلقت قيادة قوة كوسوفو تهديدات باستخدام أسلحتها بقصد القتل. ومن الواضح كل الوضوح لدينا أنه كان يمكن تفادي هذه الحالة لو لم تركز قوة كوسوفو على إزالة المتاريس الصربية التي نُصبت رداً على محاولات بريشتينا الاستفزازية للاستيلاء على الحدود الإدارية مع صربيا، وركزت بالأحرى على توفير الأمن لمصلحة جميع سكان المقاطعة وفقاً لولايتها.

إن البيانات التي أدلى بها بعض من زملائنا في المجلس ومفادها أن أعمال قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة المعنية بسيادة القانون تكفل إلى حد ما حرية الحركة وتوفر مكاناً واحداً لجمارك كوسوفو كما نص على ذلك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ليست سوى تبديل للمفهوم. علينا أن لا ننسى أن هذه الولاية اعتمدت في ظل ظروف، تمتعت فيها كوسوفو بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بقدر كبير

لسيادة القانون في كوسوفو والمسؤول عن التحقيق في الادعاءات بالاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية الواردة في تقرير الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الذي نُشر في نهاية عام ٢٠١٠.

وتناشد فرنسا جميع دول المنطقة تعزيز التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة لسيادة القانون في كوسوفو، وترحب بالاستعداد للتعاون في التحقيق الذي تم الإعراب عنه. وستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي إجراء تحقيق موثوق يُضطلع به بهدوء ومن دون أي تأثير غير مبرر يفرض في سياق الحوار.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نشكر السيد ظريف على عرضه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/675). أود أن أعتنم الفرصة لتهنئته على تعيينه رسمياً ممثلاً خاصاً للأمين العام ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة، وأتمنى له في اضطلاع به هذا المنصب الهام النجاح والعمل المثمر.

يرحب الاتحاد الروسي بمشاركة السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا في جلسة اليوم. ونتشاطر معه قلقه.

لقد استمعنا باهتمام لبيان السيد خوجه. ونلاحظ عدم الامتثال لإحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن موقف الاتحاد الروسي المتمثل في عدم الاعتراف بإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد لم يتغير. لا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) نافذاً تماماً، ولا يزال يعتبر لدى الجميع أساساً قانونياً دولياً ملزماً لتسوية مسألة كوسوفو وتوفير الأمن في المنطقة.

ونعتقد أن من المهم للأطراف المعنية استئناف حوارها للتوصل إلى صيغة لتسوية مستدامة لمشكلة

إن الحالة الأمنية في المقاطعة لا تزال مشوبة بالتوتر، ومرد ذلك بشكل كبير إلى الاتجاه المتعاضد لبريشتينا نحو استخدام القوة للسيطرة على سكان المناطق التي يقطنها الصرب. ولا يجب السماح بشن هجمات من قبيل تلك الهجمات التي وقعت عام ٢٠٠٤. إن الحالة المتعلقة بعودة الأشخاص المشردين داخليا إلى كوسوفو، ومعظمهم من الصرب، حالة لا تزال لا تبعث على الاستياء. ويوجد العديد من الأسباب لذلك، بمن فيها عدم ضمان سلامة الأشخاص المشردين داخليا. ويجري نهب منازل صرب كوسوفو وسرقة ممتلكاتهم مع الإفلات من العقاب. ويتعين على الوجود الدولي أن يتخذ كل التدابير اللازمة لحماية المواقع الأرثوذكسية المقدسة والمؤمنين بالأرثوذكسية. ونتشاطر القلق مع السلطات الصربية والكنيسة الأرثوذكسية الصربية جراء تطور الحالة فيما يتصل بعملية تسليم قوات الناتو مهام حماية مواقع التراث الثقافي والديني الصربي الهامة إلى الشرطة الكوسوفية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تسبب توترات أمنية إضافية في كوسوفو.

إن البعثة في كوسوفو، على أساس الولاية الموكلة من المجلس، يجب أن تؤدي دورا فعالا، قدر الإمكان، في تعزيز عملية التسوية في كوسوفو. إننا ندعو بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى تنفيذ مهامها، بما في ذلك ما يتعلق بالتمثيل الخارجي لكوسوفو في المنظمات والآليات الإقليمية والدولية. ونأمل أن يقوم الرئيس الجديد للبعثة بتوفير الحافز المقابل لعملها.

إننا نعتقد أن تدابير المجلس يجب أن توجه رسالة لا لبس فيها إلى كلا الطرفين في كوسوفو وجهات الوجود الدولي بشأن الحاجة إلى تجنب العنف ومواصلة الحوار. وسيوزع الوفد الروسي مشروع بيان رئاسي على الصحافة.

من الحكم الذاتي بوصفها عضوا في اتحاد جمهورية يوغوسلافيا. ودعا أيضا القرار إلى حماية مصالح السكان الصربيين في المقاطعة وإلى توفير الأمن فيها. لذلك نعارض التنفيذ الانتقائي لولاية بعثة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون التي تخدم بصورة واضحة سلطات كوسوفو.

إن استخدام القوة لتنفيذ قوانين جمهورية كوسوفو المزعومة لا يتماشى مع ولايات تلك الكيانات الدولية ويتعارض مع مبدأ مركزها المحايد. وفي ذلك السياق، ومع الأخذ في الاعتبار المراسلات المتعلقة بذلك الموضوع التي قدمتها حكومة صربيا إلى الأمين العام، يدعو الاتحاد الروسي إلى إجراء تحقيق شامل في الحادث الذي وقع في ٢٧ أيلول/سبتمبر والذي استخدمت فيه قوة كوسوفو الأسلحة ونجم عنه وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

ونتساءل هنا: لماذا بعد ١٢ عاما من الجهود لم يتمكن المجتمع الدولي من ضمان ظروف عيش آمنة لطرف من الطرفين في صراع كوسوفو؟ في ذلك الصدد، نعتقد أنه من المستصوب في سياق تقرير الأمين العام إجراء تحليل متعمق للكيفية التي ينفذ بها الوجود الدولي ولاياته الأمنية لحماية حقوق جميع السكان في كوسوفو.

وبنفس القدر ندعو إلى إجراء تحقيق كامل وموضوعي في المسألة المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية الذي كشف النقاب عنه السيد ديك مارتني، المقرر الخاص للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وفي رأينا أنه ينبغي الشروع في هذا التحقيق بإشراف الأمم المتحدة وتقديم تقرير عنه إلى مجلس الأمن. ونلاحظ هنا الحالة المزرية تماما في كوسوفو والمتعلقة بحماية الشهود، وهي حالة أكدها مجلس أوروبا. لقد تم بصفقة تجاهل تلك الحقائق ونتيجة ذلك تمت تصفية شهود رئيسيين.

إننا نشق ثقة كاملة في عمل قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. وعلى جميع الأطراف المعنية التعاون الكامل مع جهات الوجود الدولي. إن إقامة الحواجز لتقييد حرية التنقل في هذا الجزء من كوسوفو لا يمكن قبوله. وفي هذا السياق، أرحب بالنداء الذي وجهه الرئيس تاديتش هذا الصباح إلى الشعب في شمال كوسوفو من أجل تفكيك الحواجز الطرقية والامتناع عن أعمال العنف. إننا نرحب بشكل صريح بذلك النداء من الرئيس تاديتش. فهدفنا هو السلام والاستقرار في المنطقة مع وجود منظور أوروبي واضح.

وقد أشير أيضا في تقرير الأمين العام (S/2011/675) إلى المسائل العالقة التي لا يمكن حلها إلا من خلال الوسائل السلمية. والحوار في إطار ولاية الاتحاد الأوروبي يكمن في صلب العملية التي تؤدي إلى السلام والاستقرار في المنطقة.

وتدعم ألمانيا دعما فعالا عملية الحوار برعاية السيدة آشتن. وهذا الحوار الصريح والبناء موجه لتحسين الحياة اليومية لمواطني البلدين، ولتعزيز تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو، وتمهيد السبيل أمام البلدين نحو مستقبل أوروبي آمن. وبناء على ذلك، نرحب بالحوادث التي جرت يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وأسفرت عن اتفاق بين البلدين بشأن الاعتراف المتبادل بشهادات المدارس والجامعات. وندعو الجانبين إلى بناء الزخم الإيجابي والتوصل إلى المزيد من النتائج الملموسة في الاجتماع الذي سيعقد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لكفالة التنفيذ السريع للاتفاقات التي تم التوصل إليها فعلا.

إننا نشجب الزيادة في أعمال الجريمة، بما في ذلك تلك التي تضر بطوائف الأقليات، كما ورد في تقرير الأمين العام. وما زال انتشار الجريمة المنظمة على نطاق واسع في كوسوفو يمثل مسألة خطيرة. ومع ذلك، نرحب بجهود

السيد فيتيج (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك زملائي في تهنئة السيد ظريف على تعيينه مؤخرا ممثلا خاصا للأمين العام في كوسوفو، وأن أرحب بمعالي السيد فوك يريمتش، وزير الخارجية في صربيا، ومعالي السيد أنور خوجه، وزير الخارجية في كوسوفو.

إننا ننظر إلى الحالة في الجزء الشمالي من كوسوفو بقلق بالغ. فقد شهد الشهر الأخير تدهورا كبيرا في الحالة الأمنية بسبب الأعمال الاستفزازية للمتظاهرين الصرب. وبالألمس فقط، شهدنا مستوى جديدا من العنف من جانب المتظاهرين الصرب ضد جنود قوة كوسوفو. وبينما ينفذ جنود قوة كوسوفو ولايتهم في تأمين حرية التنقل، فقد تعرضوا للهجوم من خلال قذف الحجارة والألعاب النارية وقنابل المولوتوف. وقد جرح ٣٠ جنديا في قوة كوسوفو من ألمانيا والنمسا. وتعرض جنديان ألمان من بينهم لجروح بسبب إصابتهم بعبارات نارية أطلقت من أسلحة خفيفة من المنطقة المحيطة بالمظاهرة.

وأود أن أوضح هذه النقطة بشكل لا يقبل التأويل: إن استخدام العنف ضد قوة كوسوفو أو أي وجود دولي لا يمكن قبوله. فقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تنفذ كل منهما ولايتها لكفالة وصون بيئة آمنة، بما في ذلك حرية التنقل، وإرساء سيادة القانون. إنهما تعملان بالتوافق التام مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعليه فإن الهجمات على قوة كوسوفو تمثل اعتداء على سلامة وسلطة مجلس الأمن.

إننا ندعو جميع سكان كوسوفو، بما في ذلك في شمال كوسوفو، إلى تجنب أي أعمال عنف. كما ندعو السلطات الصربية إلى استخدام نفوذها مع المسؤولين عن التحريض على اللجوء إلى العنف.

وفي الختام، أود التأكيد مرة أخرى على أن ألمانيا ستواصل مراقبة التطورات في كوسوفو عن كثب. وسنظل ملتزمين بالمنظور الأوروبي للمنطقة بأسرها. إننا نقدر مساهمة بعثة الأمم المتحدة للسلام والاستقرار في كوسوفو ونشيد بتفاني وخدمات موظفيها.

السيد سلام (لبنان): أودّ بدايةً أن أهني السيد فريد ظريف على تعيينه ممثلاً خاصاً للأمين العام في كوسوفو، ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة فيها، وأتمنى له التوفيق في مهامه، وأشكره على إحاطته الإعلامية. وأرحب بوزير خارجية صربيا، السيد فوك يرميتش وأشكره على بيانه، كما أشكر السيد أنور خوجه على بيانه.

إننا نحدد دعمنا لدور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تيسير المصالحة ودعم الأمن وتعزيز حقوق الإنسان. وننوه بالدور الإيجابي الذي تضطلع به في عدد من القضايا كملف المفقودين وحماية التراث الثقافي والديني وتيسير التواصل بين المجموعات. ونرى من المهم أن يستمر التعاون والتنسيق بين كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، في إطار عملها الحيادي إزاء مركز الإقليم كما جاء في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وعلى الصعيد الأمني، ننوه بالإجراءات المنسقة التي اتخذتها السلطات المحلية لمكافحة التهريب وغسيل الأموال والاتجار بالمخدرات، وما نتج عن ذلك من انخفاض في مستوى الجرائم. إلا أننا نشاطر الأمين العام قلقه حيال تدهور الحالة الأمنية في شمال كوسوفو، وما رافقها من توتر واستقطاب بين الطوائف في شمال الإقليم. إن التطورات المحيطة بالبوابتين ١ و ٣١ برهنت خلال الأشهر الأخيرة أي مسألة عالقة بين الجانبين قد تتحول سريعاً إلى مصدر توتر

سلطات كوسوفو من أجل التصدي لهذه المسألة. إننا نتفق مع الملاحظة الواردة في التقرير بشأن التطورات الإيجابية بوجه عام فيما يتعلق بسيادة القانون في كوسوفو وتأثيرها الإيجابي في حياة المواطنين اليومية في كوسوفو وفي المنطقة. كما نعرب عن تقديرنا للدور التيسيري الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة، سواء فيما يتعلق بالتعاون بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، أو بين وزارتي العدل في كل من صربيا وكوسوفو.

وقد حققت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون المزيد من التقدم خلال الأشهر القليلة الماضية في تحقيقها بشأن الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم بشعة ضد مواطنين صرب خلال وبعد انتهاء الصراع المسلح في كوسوفو. ومع تعيين السيد كلينت وليامسون مدعياً عاماً رئيسياً لفرقة العمل الخاصة بالتحقيق، فقد أسندت مهمة قيادة التحقيق لمدع مرموق ومقتدر. وقد لقي هذا التطور ترحيباً من جانب وزير الخارجية يرميتش. ونرحب، بصفة خاصة، بأن السيد وليامسون يلقي الدعم الكامل من كوسوفو وصربيا وألبانيا.

وقد أكدنا من قبل على رأينا بأنه ما من شك في أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تتمتع بالقدرات والكفاءة والولاية القضائية للقيام بتلك التحقيقات. وتلقى البعثة دعم ألمانيا الكامل وثقتها. وقد شرعت في إجراء التحقيقات الأولية واجتمع مدعوها إلى عضو مجلس الشيوخ مارتي لمناقشة استنتاجاته. وتبدي حكومة كوسوفو استعداداً كاملاً للتعاون. وأقامت بعثة الاتحاد الأوروبي تعاوناً جيداً مع بلغراد وتيرانا. وقد اجتمع المدعون في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون مرتين إلى المدعي العام في ألبانيا بهذا الشأن. وبناءً على ذلك، لا نعتقد أن هناك حاجة لإنشاء آلية إضافية للتحقيق، على ضوء الولاية الموكلة لبعثة الاتحاد الأوروبي.

له على بيانه. ونرحب كذلك بالسيد خوجه ونشكره على بيانه أيضاً.

ما فتئت جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء التطورات في شمال كوسوفو. ونحن ندين جميع أشكال العنف من جانب كل الأطراف، بما في ذلك إطلاق النار الذي أدى إلى إصابة جنود تابعين لمنظمة حلف شمال الأطلسي وأكثر من ٢٠ شخصاً آخرين، وهذا العنف يهدد السلام والاستقرار في المنطقة. وعلى كل الأطراف أن تمارس ضبط النفس وتمتنع عن أي أعمال أحادية وعن استخدام القوة، لأن ذلك سيعكس مسار المكاسب التي حققتها الأطراف في عمليات الحوار، الأمر الذي يصعب تحقيق المصالحة.

ووفدي يشعر بالقلق أيضاً إزاء تدهور العلاقات بين الأعراق في شتى أنحاء كوسوفو، ونرى أن هذا لا يسهم في عملية المصالحة والحوار. ويقلقنا ذلك العدد من الحوادث الذي أبلغنا عنه الأمين العام، بما في ذلك تلويث بئر لمياه الشرب، بالإضافة إلى تدنيس المقابر.

وقد تصاعدت التوترات نتيجة لما يعتبره صرب كوسوفو غياب مركز الحياد في الوجود الدولي، لا سيما في أعقاب الأعمال التي أقدمت عليها قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في شمال كوسوفو.

وجنوب أفريقيا تؤكد على موقفها، حيث ترى أن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال سارياً وأنه يشكل الأساس لتسوية الحالة في كوسوفو. لذلك، ينبغي للتواجد الدولي في كوسوفو، بما في ذلك قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الحفاظ على موقف الحياد في تنفيذ ولايات كل منها، تماشياً مع البيان الرئاسي (S/PRST/2008/44) الذي اعتمده المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وعنف، وتعيق جدية عملية الحوار. وبالتالي من المهم في المرحلة المقبلة الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب أو اللجوء إلى العنف، وتركيز الجهود باتجاه تحقيق المصالحة بين الطوائف، وتهيئة الظروف للحوار.

وفي هذا الإطار، نحث جميع الأطراف المؤثرة في المنطقة على لعب دور مساعد في بناء الثقة بين الطوائف، لما لذلك من تأثير على مسار الحوار، وعلى الوضع الأمني في شمال الإقليم. كما ننوه بالاجتماعات التنسيقية التي تعقد بصورة دورية بين ممثلي الصرب شمال كوسوفو وكل من بعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو، في إطار الجهود القائمة لبناء الثقة بين المجموعات المحلية.

على صعيد آخر، نرحب باستمرار التعاون بين بلغراد وبرشتينا لتوضيح مصير المفقودين، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ورغم أن التقدم في الكشف عن مصير هؤلاء لا يزال بطيئاً، فإننا نعتبر هذه الجهود جزءاً أساسياً من عملية تحقيق المصالحة بين الطوائف.

أخيراً، وبخصوص ادعاءات المعاملة غير الإنسانية والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو خلال عام ١٩٩٩، نشدد على ضرورة اتخاذ تدابير كفيلة بتأمين الحماية الفاعلة للشهود، ونحث على إجراء تحقيقات شاملة وشفافة تؤدي إلى جلاء الحقيقة ومحاسبة المرتكبين. إذ لا يمكن أن تكون المصالحة حقيقة، ولا السلام مستداماً من دون إحقاق العدالة.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

تود جنوب أفريقيا أن تهنيئ السيد فريد ظريف على تعيينه ممثلاً خاصاً جديداً للأمين العام في كوسوفو ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نشكره على إحاطته الإعلامية. ونشارك الآخرين في الترحيب بوزير خارجية صربيا، السيد جريميتش، في المجلس وفي تقديم الشكر

للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي يقودها، والجهود الرامية إلى إقرار سلام دائم في المنطقة.

إننا نأسف للحوادث المختلفة التي شهدتها مناطق الحدود، وآخرها يوم أمس، حيث أصيب عدد من جنود منظمة حلف شمال الأطلسي وتعرض اثنان منهم لإطلاق الرصاص بينما كانا يحاولان تفكيك حواجز الطرق التي أقيمت في بعض المناطق. ونأسف أيضاً لوفاة مدني صربي ولإصابة شخصين آخرين في أوائل الشهر الحالي.

وكولومبيا تدعو الطرفين إلى اتخاذ خطوات تساعد على تخفيف حدة التوتر ومنع حدوث أزمات جديدة. وفي نفس الوقت، نشجع الطرفين على تجديد جهودهما لتحقيق تعايش سلمي وتعميق التزامهما بالحوار من أجل حل المسائل المتنازع عليها.

ونشكر وزير الخارجية فوك بريميتش وأنور خوجه على بيانيهما، الأمر الذي يبين وجود نية واضحة للحوار وأن تقدماً قد تحقق في هذا المجال. ومع ذلك، فإن ملاحظتهما تنم أيضاً عن وجود درجة من الحدة. وأعتقد أن من الأهمية إيجاد أرضية مشتركة. وبهذه الروح، ندعو السلطات المحلية إلى تحسين آلياتها للتعاون وحسن الحوار وتسوية النزاعات مبكراً. ونحن مقتنعون بأن الترتيبات الناجمة سيكون لها دائماً دور في تحقيق الوحدة والوئام، وستكون مثلاً يحتذى على جانبي الحدود بالتأكيد.

ونلاحظ مع التفاؤل الاجتماع الذي سيعقد بين الجانبين غداً في بروكسل، ونأمل أن تتخذ خطوات هنالك لتوطيد العملية على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جولات سابقة من المحادثات، بما فيها تلك التي عقدت في تلك المدينة يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيكون هذا الاجتماع فرصة للقاء الجانبين تيسر تسوية مشاكلهما. ونأمل أن يتحقق تقدم بشأن المسائل العملية وفي مجالات

وجنوب أفريقيا تواصل دعم عملية الحوار بين الأطراف، كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، نرى أن استئناف المحادثات بين الأطراف من إجراءات بناء الثقة المهمة التي من شأنها تحسين الثقة والسماح لتلك الأطراف بمعالجة جميع المسائل المعلقة. ونتفق مع ملاحظة الأمين العام بأن القضايا التي لم تحل تشكل خطراً على الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، يحث وفدي جميع الأطراف على التعاون وإبداء المرونة في البحث عن حلول للمسائل المعلقة، بما في ذلك الشواغل الحدودية. وتبقى المفاوضات هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام ويعود بالنفع على الجانبين.

وفيما يتعلق بمزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية، فإننا نكرر موقفنا من ضرورة إجراء تحقيق موثوق به ودقيق وموضوعي ومستقل في تلك المزاعم. وإن وفاة شاهد رئيسي في جريمة حرب أمر يثير شواغلاً إزاء حماية الشهود. وفي هذا الصدد، فإننا نتشاطر الشواغل التي عبر عنها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من ضرورة تطبيق نظام مستقل لحماية الشهود والضحايا.

وفي الختام، تحث جنوب أفريقيا مرة أخرى الجانبين على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تقوض الإنجازات التي تحققت في عملية الحوار. ولذلك، ندعو الطرفين إلى إبداء المرونة بغية تعزيز مشاركتهم من أجل حل المسائل المعلقة كيما تتغلب روح المصالحة.

السيد أوزاريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بالسيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، وأهنئه على تعيينه في هذا المنصب مؤخراً. ونحن نشكره على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في كوسوفو والتقرير المصاحب (S/2011/675)، الذي يقدم وصفاً مفصلاً للأحداث التي وقعت مؤخراً وعمل بعثة الأمم المتحدة

طيلة شغله منصب رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأشكر أيضا السيد أنور حوجه على ملاحظاته.

وتود البرازيل أن تكرر الجزء الأكبر من بياننا اليوم للتطورات الإيجابية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مثل التقدم المحرز بشأن مسألة الأحتام والتدفقات التجارية. ومع الأسف، لقد احتلت الأحداث السلبية الأخيرة الواجهة. ويساور البرازيل القلق حيال زيادة التوتر بين بلغراد وبريشينا، لا سيما المناوشات التي وقعت بين السكان في المنطقة وبين قوة كوسوفو وقوات الشرطة. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في دعوة الطرفين، وكذلك دعوة الطوائف في أرض الواقع، إلى التصرف بضبط النفس والصبر وهم يسعون للتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

إن التوترات الكامنة التي تحولت إلى هذه الأحداث تذكرنا بالحاجة الملحة إلى معالجة المسائل الأوسع التي لم تجد حلا في المنطقة. ويجب أن تسترشد الأعمال التي تقوم بها جميع الأطراف بروح الحلول التوفيقية. وتتوقع البرازيل أن المناقشات بين بلغراد وبريشينا التي تتبع طريقا إيجابيا، ستستأنف عما قريب من أجل بناء الثقة وتعزيز التقدم الذي يستفيد منه سكان المنطقة.

وتؤكد البرازيل مجددا إيمانها بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يوفر إطارا مناسباً للتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات تحت إشراف مجلس الأمن وبدعم من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمنظمات الإقليمية.

ولا يزال يساورنا القلق حيال الادعاءات بمعاملة الناس معاملة لا إنسانية والاتجار بالأعضاء البشرية في كوسوفو. ولقد أثلج صدورنا رغبة الطرفين في التعاون في التحقيق في هذه القضايا، التي يجب أن تخضع لتمحيص مستقل وذي مصداقية. وفي هذا الصدد، نلاحظ التحقيقات الجارية التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة

التعاون، مثل قطاعي الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، مثلما حدث فيما يتعلق بالاعتراف بالشهادات الجامعية.

وتنظر بلادي بتفاؤل إلى الآفاق الاقتصادية للمنطقة. وقربها الجغرافي من الاتحاد الأوروبي يجعلها مهيأة كشريك تجاري، وهو ما يبشر بخير لمزيد من الاندماج المادي والتعاون في مجالي الجمارك والنقل. ويمكن للطرفين اتخاذ الخطوة الأولى في هذا الاتجاه بتجنب خطاب المواجهة، مما سييسر جهود التوصل إلى اتفاقات تعود بالنفع على الأطراف كافة.

أما بالنسبة للمزاعم بشأن جرائم القتل والمعاملة اللاإنسانية للأشخاص، والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية وانتهاك الكرامة الإنسانية، التي عالجناها هنا في مناسبات عدة، فنلاحظ باهتمام الجهود المبذولة لمواصلة التحقيقات والمحاكمات الجارية حسبما جاء في أحدث التقارير. ونأمل، في المستقبل، أن يتسنى تحديد المسؤولين عن تلك الجرائم وتقديمهم للعدالة.

ونود أن نسلط الضوء على ما ذكر في التقرير فيما يتعلق بمشكلة الأشخاص المفقودين، التي ما فتئت تمثل عقبة رئيسية أمام المصالحة وما زالت تقوض عملية العودة. وترى كولومبيا أنه يتعين استكمال تلك التحقيقات حتى النهاية كهيئة لمصالحة اجتماعية وتعايش سلمي.

وأخيرا، لا تزال عمليات العودة بطيئة حسب ما ورد في التقرير الأخير. ولذلك ندعو إلى بذل جهود استثنائية لتهيئة الظروف اللازمة للسماح بالعودة على وجه السرعة إلى المجتمعات المحلية في جو من الأمان والثقة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

أرحب بمعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، وأشكره على بيانه. وأرحب أيضا بالسيد فريد ظريف وأهنته على تعيينه. وأشكره على إحاطته الإعلامية وأتمنى له النجاح

(S/2011/675)، أعاققت أيضا استمرار الحوار السياسي. ومؤخرا، بالأمس تحديدا، وقع حادث أصيب فيه جنديان من قوة كوسوفو بجروح، وندينه بشدة. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واللجوء إلى الحوار والتعاون لحل المسائل ذات الاهتمام المشترك. فلا يمكن إحلال السلام والأمن المستدام في المنطقة إلا من خلال هذه الوسائل.

وينبغي الترحيب بالجهود التي تبذلها المنظمات الدولية - بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو)، وكذلك باستئناف المناقشات بين بلغراد وبريشيتينا في ٢١ أيلول/سبتمبر في بروكسل. ويؤمن وفدي بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم بقوة هذه المناقشات المتعلقة بمواضيع ذات حيوية بالنسبة للسلام والأمن في منطقة البلقان.

وفضلا عن ذلك، إن التوصل إلى اتفاق بشأن الأختام الجمركية واستئناف التجارة بين كوسوفو وصربيا إنجازان يستحقان دعم المجلس. وندعو جميع الأطراف إلى أن تتحلى بالعزم نفسه على وضع حد للحمود الحالي فيما يتعلق بإعادة فتح نقاط الحدود الشمالية. ويدعو بلدي جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي عمل من طرف واحد من شأنه أن يشعل توترات جديدة.

وكما قلنا مرارا في بيانات سابقة، لا نزال على قناعة بأن التوصل إلى تسوية في كوسوفو هي المسؤولية الرئيسية للأطراف المعنية مباشرة. وفي الواقع، يعود الأمر لهذه الأطراف أن تهيئ الظروف المؤاتية للتوصل إلى تسوية سلمية للحالة، التي من شأنها أن تسهم إلى حد كبير في تنفيذ المنظور الأوروبي لصربيا وكوسوفو. وأخيرا، نكرر أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم المالي لحماية التراث

القانون في كوسوفو، ونؤكد مجددا على اهتمامنا باستكشاف الخيارات التي تراعي ضرورة إشراك الهيئات القضائية المختلفة وأهمية كفالة الاتساق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هام بالنسبة لاستقرار المنطقة. ونشيد بالعمل الإيجابي الذي تقوم به البعثة لتيسير الاتصالات بين الطرفين وتهيئة الظروف للتوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل. ويتعين على المجلس أن يبقى التطورات السياسية في كوسوفو قيد الاستعراض الدقيق ويشجع على المزيد من الحوار بين بلغراد وبريشيتينا. وينبغي بذل كل الجهود للتوصل إلى حلول ابتكارية للمسائل العالقة، إلى جانب صون السلام في المنطقة. ويجب أن تكون المنافع الطويلة الأجل للحوار السلمي بين الطرفين واضحة لدى جميع أصحاب المصلحة.

السيد مونغار موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية):

يود وفدي أن يشكر السيد فريد ظريف، الرئيس الجديد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في ذلك البلد. ونود مرة أخرى أن نعرب عن تقديرنا له وفريقه لالتزامهم بالسلام والاستقرار في كوسوفو.

وأرحب أيضا بحضور وزير صربيا وكوسوفو معنا هنا اليوم، وأشكرهما على بيانيهما.

سيركز وفدي بيانه على الجانبين الأمني والسياسي للحالة، لا سيما في شمال كوسوفو، التي استرعت انتباه بعثة الأمم المتحدة والبعثات الدولية الأخرى العاملة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن أحداث تموز/يوليه، التي نأسف لها جميعا، أسهمت إلى حد كبير في تدهور الحالة الأمنية في شمال كوسوفو. فوفقا لتقرير الأمين العام المعروض علينا

يقوم بتيسيرها الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين الاستمرار في بذل جهودهم لتهيئة الظروف للتوصل إلى حل سلمي للمسائل التي طال أمدها بما يعود بالنفع على الجميع.

إن موقفنا المعروف جيدا هو أن سيادة القانون مسألة حاسمة للاستقرار والتقدم في منطقة البلقان.

وفي ذلك الصدد نكرر دعمنا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الإدارة المؤقتة) وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة سيادة القانون)، العاملتين في إطار الأمم المتحدة الحيادي تجاه مركز كوسوفو.

وفي سياق تحسين الحوار وبناء الثقة بين الطوائف، فإننا نؤمن بالدور الحاسم لبعثة الإدارة المؤقتة ونرحب بجهودها لتخفيف حدة التوترات وتوجيه الانتباه إلى الاحتياجات المشتركة وتهيئة الظروف الملائمة للعودة المستدامة للنازحين.

إن مشكلة الأشخاص المفقودين تظل تحديا كبيرا في طريق عملية المصالحة بين الطوائف وتعميق عملية عودة النازحين. وفي ذلك السياق، نخطط بالعمل مع الارتياح حقيقة أن الفريق العامل المشترك بين بلغراد وبريشينا المعني بالأشخاص المفقودين قد استأنف أنشطته وتعاونه بشأن ذلك الموضوع الهام. ورغم كل الجهود ما زال عدد العائدين الطوعيين منخفضا، لجملة أسباب منها المصاعب الاجتماعية - الاقتصادية المرتبطة بإعادة اندماج العائدين والحالة الأمنية المتوترة.

وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير أفلحت بعثة الإدارة المؤقتة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومجلس اللاجئين الدائم في تيسير عدة زيارات استكشاف

الثقافي والديني ولعمل الفريق العامل المعني بالمفقودين. ومن شأنه أيضا أن ييسر عودة الأشخاص المشردين إلى بيوتهم.

السيدة كولافيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد البوسنة والهرسك، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2011/675). ونرحب أيضا بالمثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونود أن نعرب عن دعمنا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونرحب بمشاركة معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، وكذلك السيد أنور خوجه في جلسة اليوم.

إن البوسنة والهرسك تؤكد مجددا تقديرها للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك دعم عملية المصالحة وتيسير الحوار البناء والتعاون الإقليمي وتركيزها على الوساطة بين الطوائف إضافة إلى دعمها طوائف الأقليات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونتيجة للأحداث الأخيرة التي نديها بقوة، تدهورت الحالة الأمنية وبصورة رئيسية في شمال كوسوفو. فضلا عن ذلك، لقد أسفرت هذه التطورات الأخيرة أيضا عن تدهور العلاقات بين الأعراق في جميع أنحاء كوسوفو وتشنج المواقف السياسية واتساع الثغرات بين الطوائف. ويساور وفدنا القلق حيال الأحداث الآتية الذكر والحالة عموما في كوسوفو.

وإذ نأخذ في الاعتبار جميع الظروف، فإننا لا نزال الآن أكثر من أي وقت مضى مقتنعين بأنه لا غنى عن الحوار المتواصل من أجل التوصل إلى حلول يقبلها الطرفان لجميع المسائل المعلقة في كوسوفو. ولذا من الضروري أن يظل الطرفان ملتزمين باستئناف الحوار بشأن المسائل العالقة التي

التوترات بشكل خطير ومنع إراقة الدماء وتفاقم أوضاع عشرات الآلاف من المدنيين.

تعزيز الحوار السياسي يمثل من وجهة نظرنا السبيل الوحيد لبلوغ ذلك الهدف. وفي ذلك الصدد بذلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة (بعثة الإدارة المؤقتة) جهودا جادة للجمع بين العناصر السياسية المعنية في شمال كوسوفو وللتعويض عن العجز الشديد في توفر الإمدادات الأساسية، فساهمت بذلك مساهمة هامة في تهيئة بيئة آمنة مأمونة. وتلك الجهود تستحق الثناء.

وبشأن مسألة الحوار السياسي أيضا، نرحب باستئناف الحوار بين بلغراد وبريشينا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ويشكل الاتفاق الأخير بين الطرفين على الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية تطورا يحظى بترحيبنا. وتؤمن البرتغال بأن المنظور المستقبلي الأوروبي لصربيا وكوسوفو يجب أن يكون تذكرا دائمة للطرفين بأهمية الحفاظ على مشاركتيهما البناءة في مفاوضاتهما. ولئن كنا ندرك التحديات المتظرة، فإننا نشدد على أن الوقت يتسم بأقصى الأهمية في هذه المسألة. ونلتزم من الطرفين أن يجددا جهودهما، محليا وفيما بينهما، لتحقيق التقدم في كل المسائل الأساسية.

ونود أن نؤكد أهمية بعض المسائل المشار إليها في تقرير بعثة الإدارة المؤقتة (S/2011/675). ونرحب بحقيقة أن عدة مناسبات دينية هامة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية قد جرت بدون أي حوادث. إن حرية العبادة عنصر جوهري من الروح الديمقراطية السارة واحترام سيادة القانون، ولا بد من حمايتها. ومن سوء الحظ أنه حدث تصاعد يبعث على القلق في الحوادث التي أثرت سلبا على الأقليات الطائفية في مختلف أنحاء كوسوفو. والواقع أن التقدم في رفع لواء حقوق

واستعلام أتاحت للأشخاص المشردين فرصة زيارة ممتلكاتهم وتقييم الظروف في المجتمع المحلي المتلقي تقييما مباشرا.

ختاما، نكرر موقفنا الثابت بأن الاستقرار والأمن في كوسوفو يكتسبان أهمية عظمى لتحقيق السلام والرخاء الدائمين في منطقتنا. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاضطلاع بدور هام في دعم مطامح بلدان المنطقة صوب اندماجها في الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية.

أخيرا، تثنى البوسنة والهرسك على بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، العاملة في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبدورها في صون السلم والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي

مثلا لبلادي.

أود، شأن شأن المتكلمين السابقين، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام فريد ظريف على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأهنته بمناسبة تعيينه وأتمنى له كل الخير في مهامه الحافلة بالتحديات. وأود أيضا أن أشكر السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد أنور خوجه، وزير خارجية كوسوفو، على بيانتهما.

أبدأ بالإعراب عن قلقنا الشديد من تصاعد العنف الموجه ضد القوات الدولية في كوسوفو التي تعمل بموجب ولاية من الأمم المتحدة، الذي أسفر عن وقوع عدد كبير من الإصابات، ١٢ منها لحقت بالجنود البرتغاليين، حسبما أشار إليه السيد ظريف. إن البرتغال تدين تلك الهجمات بأشد لهجة وتكرر أن كل المحاولات الرامية إلى عرقلة حرية الحركة باستخدام القوة في شمال كوسوفو مرفوضة تماما ولن تؤدي إلا إلى زيادة توتر حالة متسمة أصلا بتوتر شديد. وتتوجه البرتغال بالتماس حميم من أجل التحلي بضبط النفس. فمما يتسم بأهمية أساسية تهدئة الحالة الراهنة للحيلولة دون تصاعد

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشير إلى ما يسمى الهياكل الموازية. حتى يكون هناك شيء مواز لا بد من وجود شيء ثان يكون ذلك الشيء موازيا له. إن تلك الهياكل هي الهياكل الوحيدة القائمة في ذلك الجزء من مقاطعتنا السيادية. إنها الهياكل الوحيدة التي توفر أي نوع من النظام في ذلك الجزء من أراضيها. فلا توجد هياكل أخرى. وإن الهياكل الموازية الحقيقية هي الهياكل التي تتعارض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولكنها نظمت على أساس إعلان الاستقلال الأحادي في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وأعتقد أن الافتقار إلى الثقة هو ما يكمن حقا في لب ما نناقشه هنا. وأتذكر الوقت الذي انعدمت فيه الثقة بالمؤسسات الصربية في كوسوفو، والوقت الذي تم فيه تنظيم سلسلة كاملة من المؤسسات الموازية - في الحقيقة حياة ألبان كوسوفو بكاملها - بطريقة كانت موازية كلية للمؤسسات القانونية لجمهورية صربيا. وفي ذلك الوقت كان كل بلد في العالم يعترف بسيادة جمهورية صربيا وسلامتها الإقليمية. إنني أشير إلى فترة ما قبل ١٩٩٩. لقد كانت مؤسسات موازية بصورة مطلقة للهياكل القانونية لجمهورية صربيا، لأن الألبان كانوا لا يتقنون هياكل جمهورية صربيا. والحالة اليوم في الشمال موازية لتلك إلى حد كبير. إن صرب كوسوفو لا توجد لديهم ذرة من الثقة في الهياكل التي تشكل بريشتينا أساسا لها. تلك ببساطة حقيقة من حقائق الحياة وجزء من واقع يتعين علينا أن نضعه في الحسبان عندما نحاول حسم المشكلة المطروحة علينا بطريقة سلمية.

وردا على بيان أدلي به هنا فيما يتصل بخطة أهتيساري، أود أن أؤكد على أن هذه الخطة لم تكن متمشية مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لقد نوقشت هنا في قاعة المجلس في مناسبات عديدة وفشلت في الحصول على تأييد المجلس. وأود أن أذكر الأعضاء بأن خطة أهتيساري، رغم المحاولات

الأقليات عنصر أساسي من السلام والأمن في كوسوفو وفي منطقة غرب البلقان.

وفيما يتصل بتقرير بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة سيادة القانون) أود أن أؤكد على أن الدور الأساسي للبعثة في تعزيز وإعلاء شأن سيادة القانون وإنفاذ القانون في كوسوفو يستحق التقدير الواجب. وقد كانت البرتغال دائما نصيرا قويا للدور الذي تؤديه بعثة سيادة القانون في كوسوفو. ولكن البرتغال ما زالت تؤمن بأن المجلس سيستفيد من الاستماع بصورة مباشرة عن عمل البعثة وآفاق عملها المستقبلية بشأن التحقيقات التي اضطلعت بها في مجالات متنوعة وخطيرة تتراوح بين الاتجار بالأعضاء البشرية والنهرب من دفع الضرائب والسيطرة على الحدود ومكافحة الفساد.

أختتم بالإعراب عن تقديري لعمل شتى الهيئات الدولية المتواجدة في كوسوفو وبتشجيعها على المثابرة عليه. إن فصل الشتاء يتميز بتحديات صعبة بصورة خاصة في كوسوفو، وقد يتحول إلى مصدر لمزيد من الاضطرابات. وتستهدف ولايات بعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو وبعثة سيادة القانون، من بين ولايات هيئات أخرى، إلى العمل بأقصى قدر ممكن من أجل ضمان السلام والاستقرار والعدالة في البلد. وتلك الهيئات ستواصل القيام بذلك تحت إشراف مجلس الأمن ومساعدته.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

طلب السيد يرميتش الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

السيد يرميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض الملاحظات التي أدلي بها في هذه القاعة هذا الصباح.

ولكن يجب ألا تزال بعنف؛ حيث لن يؤدي ذلك إلا إلى مزيد من العنف. إن أفضل سبيل لضمان حرية التنقل بشكل تام داخل الإقليم هو عن طريق الحوار والمشاركة والعمل الوثيق بين الأطراف، ولا سيما الأطراف الموجودة في الميدان، وتؤيد صربيا بقوة كل هذه الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيد خوجه.

السيد خوجه (تكلم بالإنكليزية): سادلي ببعض الملاحظات ليس عن الماضي ولكن عن المستقبل.

أولا، أعتقد أنه من الضروري أن تدعو جميع الأطراف إلى وقف العنف في الجزء الشمالي من كوسوفو، وأن يظهر الوضع هناك بعض التحسن بعد مضي ١٢ عاما على انتهاء الحرب.

ثانيا، سيستمر دائما الأمن والاستقرار في ذلك الجزء من كوسوفو وفي كوسوفو بأكملها وفي المنطقة يشكل تحديا طالما ظلت القوات الأمنية، والمنظمات شبه العسكرية، وقوات الشرطة التابعة لجمهورية صربيا تعمل في ذلك الجزء من كوسوفو. ووفقا لذلك، فقد آن الأوان بالفعل لأن تفكك صربيا هذه الهياكل. وقد رأينا نفس الظاهرة تحدث في كل مكان في يوغوسلافيا السابقة طوال العشرين سنة الماضية؛ وقد ظل ذلك هو الوضع منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن.

ثالثا، إننا نهتم اهتماما كبيرا بحل جميع المشاكل عن طريق الحوار، وندعو صربيا إلى البدء في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروكسل. وحتى الآن، لا يوجد سوى احتمال أن نرى تنفيذ الاتفاق المعني بالأختام الجمركية، وليس شيء آخر. لم يتم تنفيذ أي شيء آخر حتى الآن.

وفيما يتعلق بالحوازر، يصمم الاتحاد الأوروبي على مبدأين - حرية تنقل الناس وحرية نقل البضائع. وإذا كانت

العديدة، لم تحصل على تأييد المجلس. وهي، بالنسبة لنا في صربيا، لاغية وباطلة.

وفي الكلام عن استئصال الأعضاء البشرية والاتجار بها، أشار بلد معين إليها هنا اليوم بصورة متكررة على أنها جريمة منظمة. قد تكون الجريمة جريمة منظمة إذا حاول شخص أن يبيع أعضاء خاصة بشخص آخر في السوق السوداء الدولية لبيع الأعضاء البشرية، ولكنها تكون جريمة حرب عندما يزعم أخذ بضع مئات من المدنيين إلى عيادة لقتلهم وإزالة أعضائهم خلال نشوب صراع. تلك جريمة حرب وليست جريمة منظمة، وينبغي التعامل معها من هذا المنطلق.

ولقد تم حتى الآن التعامل بنفس الطريقة مع جميع جرائم الحرب التي تم ارتكابها أثناء الحروب المتعلقة بخلافة يوغوسلافيا، حيث يحاط مجلس الأمن علما بما يجري في التحقيقات. ونحن نطالب ببساطة أن يتم التعامل معنا بنفس الطريقة، وأن يتم التعامل مع هذه المزاعم الخطيرة والشنيعة بارتكاب جرائم حرب بنفس الطريقة المتبعة في التعامل مع أي جرائم حرب أخرى، أي ألا نخفيها عن المجتمع الدولي. وذلك ما تطالب به أسر الضحايا.

وتكرر صربيا التأكيد بقوة على ضرورة توفر الشفافية والنزاهة في هذا التحقيق. وأناشد أعضاء مجلس الأمن أن يسمحوا للنزاهة والشفافية بأن تسودا من أجل أسر الضحايا.

أخيرا، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن صربيا قد دعت وستظل تدعو بقوة إلى تحقيق السلام والاستقرار داخل الإقليم. وقد أطلق الرئيس تاديتش اليوم نداء قويا من أجل ذلك، وأود أن أعيد التأكيد على ذلك الأمر هنا في هذه القاعة. من الضروري أن نمتنع عن استخدام القوة وعن العنف. إن إقامة الحواجز ليست في مصلحة أي طرف،

صربيا تتوق إلى الحصول على وضع الدولة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولكنها تستمر في وضع الحواجز في جزء تابع لبلد آخر، فإنني أعتقد أن ذلك خير دليل على كيفية اهتمام صربيا بالمستقبل الأوروبي. سأتوقف هنا، إذ لا أريد أن أثقل على المجلس بالمزيد من الملاحظات. وفي الوقت ذاته، أدعو أصدقائي إلى ألا يقحموا في جلسة لمجلس الأمن روح الحملة الانتخابية في بلد من بلدان البلقان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.